الليبرالية والمجتمع المصري
(الأزمة والدليل)

د. رفعت لقوشة

تم طباعة هذا الكتيب بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية بالقاهرة

الأفكار الواردة فى هذا الكتيب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة فريدريش ناومان أو المنتدى الليبرالى المصرى ولكن هذه الأفكار تعبر عن وجهة نظر مؤلفها

الفهرست

المدخل: نحو الخيار الليبرالي

الفصل الأول – الليبرالية في مصر: شواهد وجذور الأزمة

أولاً – أسئلة الأزمة: إجتهادات الإجابة

ثانياً – الموروث التاريخي: إجهاض الأجنة الليبرالية

الفصل الثاني– الفرد والمجتمع: حديث في الليبرالية الاجتماعية

أولاً– الليبرالية : مقدمة اجتماعية

ثانياً– الليبرالية ومكافحة الفقر: المسئوليات والآليات

ثالثاً– الفساد المؤسسي والبيروقراطية المترهلة: المناوئة الليبرالية

رابعاً– الفرد المسئول: قيمة ليبرالية

خامساً– الخيارات السياسية الليبرالية: ديمقراطية المشاركة

الفصل الثالث – مستقبل الليبرالية في مصر: دليل الحركة وبناء الثقة

أولاً– ثقة الناس في أنفسهم: افتتاحية الدليل

ثانياً – المجتمع السياسي الليبرالي والأحزاب الليبرالية: أولوية السبق

ثالثاً– الخطاب الإعلامي الليبرالي: مفردات مقترحة

رابعاً– إشكالية الإسلام– الليبرالية: نحو قراءة جديدة

الخاتمة: ملخص رؤية

المدخل: نحو الخيار الليبرالي

الليبرالية والمجتمع المصري.. هو عنوان هذا الكتاب وموضوعه.. بأزمة علاقة يعايشها الحاضر وبدليل حركة يستشرف المستقبل، ووراء الموضوع تستقر دواعي.. دواعي تتعلق برؤى وأفكار تكشف عن نفسها في مداخلة الفكر.. ودواعي تتصل بطموحات الناس في مداولة الواقع والمستقبل.. ودواعي تختزنها تجربتي الشخصية في اختبار الحياة.

وأستأذن في العودة إلى الوراء وتحديداً إلى عام ١٩٨٧.. عندما نشرت دراسة لي في إحدى الصحف المصرية وكانت بعنوان "افتتاحية القرن الحادي والعشرين" وحملت الدراسة نبوءتي بنهاية عصر الأيدلوجيات، فلقد بدا لي ومبكراً أنه قد انتهى زمن .. كان بمقدور المرء فيه أن يعيش رؤية تفترض أن مستقبل التاريخ يمكن تطويعه لأيدلوجية.. أياً ما كانت، وأنه قد انتهى زمن.. يجوز للفرد فيه أن يتنازل عن وعيه وحقه في طرح الأسئلة .. تسليماً بإجابات أيدلوجية تدعي أنها تملك الحقيقة كلها وتعفي الفرد من عبء السؤال وتعفيه أيضاً من جهد الإجابة، ولأن الليبرالية هي نقيض الأيدلوجية.. فلقد اخترت لنفسي خياراً ليبرالياً.

كان خياري الليبرالي هو موقف ضد الأيدلوجية.. أياً ما كانت، وكان أيضاً انتصارا للوعي الحر.. فأنا أؤمن وعن قناعة بأن الأيدلوجية – ومرة أخرى .. أياً ما كانت – هي مقبرة الوعي، فمن حقنا – أفراداً

وجماعات- أن نطرح أسئلة جديدة وأن نبحث عن إجابات جديدة، وكان كينز محقاً وهو يصف ليبراليته في مقاله.. لماذا أنا ليبرالي؟، بقوله "إنه ليبرالي بمعنى أنه متفتح لكل فكر جديد وأنه ليس أسير لبرامج فكرية تشده إلى الخلف ولا هو أسير لنماذج أخرى، وإنما هو عقل متفتح لكل ما هو جديد"، وفي كتابه "بعيداً عن اليمين واليسار"، لم يكن جيدنز مخطئاً وهو يرهن ليبرالية المجتمع بقدرته – على حد قوله – على "تلقي الجديد والتحرر من أسر القديم لفهم الواقع المتغير على ضوء المعلومات المتجددة دوماً، والتعامل مع الواقع بفكر جديد بناءً على التدفق المعلوماتي".

الوعي الحر هو ما تنشده الليبرالية.. وهو وعي يعبر عنه فرد ويعبر عنه مجتمع، وهو – كذا – وعي يحرر المرء من الإكراهات الأيدلوجية.. ولكنه لا يحرره من الخيارات والالتزامات، فليس هناك ليبرالي بدون خيارات اجتماعية وسياسية وثقافية.. لأنه فرد مسئول، وليس هناك ليبرالي بدون التزامات يرتضيها لنفسه ويتعهدها في سلوكه.. لأنه فرد ملتزم، وهي خيارات والتزامات تحمل بالضرورة طابعاً اجتماعيا وتتمرد على الاختزال في أنانية فردية، فالذين لا ينشغلون إلا بأنفسهم ليسوا ليبراليين.. سواء أخذهم انشغالهم إلى عزله اللامبالاة بعيداً عن المجتمع أو أخذهم إلى محاولة الهيمنة على المجتمع، ففي الحالتين.. لايعودوا أحراراً، فالذي يقصي نفسه – بالعزلة – يقبل بإقصاء الآخر بالقسر .. وهو موقف غير ليبرالي، والذي يسعى إلى الهيمنة على الآخرين يقبل بالتعايش مع مجتمع غير حر.. وهو أيضاً موقف غير ليبرالي، لعلى قصدت أن أقول.. أنه لا يوجد فرد حر في مجتمع غير

حر.. ولا يوجد مجتمع حر يضم أفراداً غير أحرار، وهذه هي المعادلة الليبرالية الاجتماعية.. للفرد والمجتمع.

الفرد الحر والمجتمع الحر.. ليسا مبتدأ وخبر في جملة إنشائية يطالعها الناس .. ثم يأوون إلى فراشهم، ولكنهما حاجة للناس ولمستقبلهم ولمستقبل أبنائهم، فهناك صفحات في ماضي التاريخ تشهد بأن العبيد – وتحت السياط – شيدوا جسوراً وعبدوا طرقاً وزرعوا أراضي.... إلخ، ولكنهم لم يعرفوا كيف يدافعون عما أنجزوه.. بل لعلهم لم يرغبوا في الدفاع عنه .. فلم يكونوا أحراراً، ولكن في مستقبل التاريخ.. فالليبرالية تريد للناس أن ينجزوا وأن يعرفوا كيف يدافعون عما أنجزوه.. وأن يدافعوا عنه، ولذلك فهي تريدهم أحراراً بالمعنى الليبرالي الاجتماعي للكلمة.

ولأن الليبرالية تريدهم أحراراً.. فهي تنحاز لقيم المجتمع المدني التي ترفض التهميش الاجتماعي.. اجتماعيا وسياسياً ودينياً وعرقياً، والتي ترفض– أيضاً – الفقر والفساد .. فالفقر يسلب الفرد حريته ويسلبه حقه في أن يرى نفسه كإنسان وأن يراه الآخرون كإنسان، والليبرالية الاجتماعية لا تمنحه هذا الحق فقط.. ولكن تمنحه أيضاً الحق في التحرر من الفقر، والفساد هو إقصاء للقانون ولمبدأ المساواة أمامه.. وهو إقصاء لا تتسامح فيه – أو معه – الليبرالية، ليس فقط لأن المساواة أمام القانون.. هو الكشف الأول والذي عبرت فيه الليبرالية – تاريخياً – عن نفسها في مواجهة الهيمنة الإقطاعية، ولكن أيضاً .. لأن عدم المساواة أمام القانون يعني أن البعض سوف يحتكر لنفسه – وفي دوره الفساد – تداول الامتيازات .. وتداولها مرفوض ليبرالياً، وأن البعض سوف

يتجاوز – وفي دوره الفساد – الخط الأحمر بين خلق الثروة وسـرقتها.. والخط الأحمر هو خط ليبرالي صارم، ففي الليبرالية الاجتماعية.. مـن حق المرء أن يعمل من أجل خلق الثروة ولكن ليس من حقه أن يسرقها.

المساواة أمام القانون وكما تطالب بها الليبرالية.. تحمـي الفقـراء وتحمي الضعفاء وتحمي – أيضاً – سيادة الدولة، فليس هناك تنـاقض – وكما يشيع البعض – بين الليبرالية والدولة.. أو بين الأخيرة والمجتمـع المدني، فالليبرالية تدعو إلى دولة مدنية و ديمقراطية وفاعلة بالتزامـات اجتماعية وتلعب دورها كحارس على فكرة الحرية، كما تدعو – تزامنـاً – إلى مجتمع مدني نشط وحر، وفاعل بالتزامات اجتماعيـة وسياسـية ويلعب دوره كحارس على سيادة الدولة، ولكن عنـدما تتقاسـم الدولـة السيادة مع الفساد المؤسسي.. فماذا يبقى من سيادتها ليحرسـه المجتمـع المدني!!!.

الليبرالية – إذن – تعترض على تقاسـم الدولـة لـسيادتها مـع مجموعات الفساد المؤسسي، وتعترض – أيضاً – على نقل سيادة الدولة إلى سلطة تنفيذية تتوحش بالسيادة لتصير مطلقة وشـمولية، لأنـه فـي الحالتين .. لن يعود الفرد حراً ولن يعود المجتمع حـراً.. ولـن يعـود القانون حاضراً، وغياب حضوره لا يتصل – فقط – بعدم احترامه ولكن يتصل – أيضاً – بعدم عدالته، فالفساد والسلطة المطلقـة لـن يحترمـا القانون ولن يترددا في التشريع لقوانين غير عادلة.. وسوف يعمدا إلـى حرمان الناس من حقهم في مناقشة القوانين طلباً للعدل و احتكامـا إلـى الصالح العام.. والليبرالية تطلب لهم هذا الحق وتشرعه.

عندما يشارك الناس في مناقشة القوانين وعندما يشاركون في إدارة شئون حياتهم وعندما يشاركون في إدارة شئون حياتهم وعندما يشاركون في انتخابات حرة ونزيهة.... الخ، فأنهم يشاركون في بنـــاء المعـــادلات الصحيحة نحو المستقبل، فالهدف في المستقبل هو التطور للفرد وللمجتمع .. والتطور هو مثل أعلى ليبرالي، ولكن التطور يحمل معـــه مخـــاطر الأزمة .. وترتفع فيه نسبة الخطر، فنسبة الخطر على حياة المرء تبـــدو أقل وهو مترجل مقارنة بها وهو يقود ســـيادته.. ثـــم تواصـــل النـــسبة ارتفاعها وهو معلق في الجو داخل طائرة.... الخ، وهذا أمر طبيعـــي.. فالذين يبحثون عن الأمان المطلق لن يجدوه إلا في سكون الموات ولكـــن لن يجدوه مطلقاً في حركة التطور.

ولأن التطور يحمل مخاطره وأزماته.. فلـــن يكـــون بمقـــدور أي مجتمع – إذا اختار لنفسه التطور – أن يتعامل مع الأزمات ويتجاوزهـــا إلا بأفراد أحرار يتمتعون بسلوك إيجابي وبمبادرات خلاقة ويملكون حث المسئولية، اي أن المجتمع الحر – وحده – هو القادر على تجاوز أزمات التطور، فهو المجتمع القادر على أن يحيل الفروق النوعية بين الأفـــراد الأحرار – من حيث القدرة والموهبة – إلى موضوع للمنافسة وليس إلى موضوع للصراع.. وفارق تكلفة الجهد بين الـــصراع والمنافـــسة هـــو استثمار لتجاوز أزمات التطور، وهـــو المجتمـــع القـــادر علـــى القيـــام بالتحديث.. بسرعة أكبر وبكفاءة أعلى، وإذا كان التحديث هـــو إحـــدى آليات مواجهة أزمات التطور.. وإذا كان التحديث هو هـــدم مؤســـسات قائمة وإحلالها بمؤسسات جديدة وأكثر فاعلية، فإن المجتمع الحر الـــذي

يقر للفرد بحقوق كفاءته كجزء من حقــوق مواطنتــه ويمنحــه موقعــه المستحق.. سوف يكون أكفأ في إنجاز مهمة التحــديث مــن مجتمعــات أخرى تمنح مواقعها لأفراد لا تؤهلهم قدراتهم على احتلالها وتسمح لهــم باستثمار المواقع للحصول على مكافآت وامتيازات.. بدون مبرر وبدون عمل، ولعل قوسين يتسعا – إطراداً – للملاحظــة التاليــة.. فــي أحــد المجتمعات غير الحرة أعلن أحد المسئولين بأن هناك مكافآت خياليــة(!) للذين سيشاركون في التحديث والتطوير، وبمرور الوقت.. لــم يــشاهد الناس التحديث والتطوير ولكنهم مازالوا يتساءلون.. عمن حصل علــى المكافآت الخيالية!!، وفي المجتمعات الحرة.. لا توجد مكافآت خيالية لمن سيشاركون في التطوير والتحديث.. لأن الذين سيشاركون فيه هم "كــل الناس" بإرادتهم الحرة كأفراد وكمجتمع، ومكافــأتهم هــي أن يبــصروا التطوير والتحديث كحقائق على أرض الواقع وليس كوعود فــي أحــلام اليقظة.

عندما أتحدث عن حقائق على أرض الواقع تصنعها الإرادة الحرة للناس.. أفراداً ومجتمع، فأنا لا أتحدث عن ليبرالية يوتوبية تلهــث وراء سراب التمني ولكن عن ليبرالية اجتماعية تمسك بخيوط الممكن، فالثقــة في الناس.. ممكنة، ودعوة الناس إلى صناديق الانتخابات الحرة.. ممكنة، والتحرر من الفقر.. ممكن، وحصار الفساد.. ممكن، ومشاركة الناس في إدارة شئون حياتهم.. ممكنة، ومن المفهوم ضمناً أن هذا "الممكن" سوف يجد من يعترض طريقة.. لأن "الممكن" قد يطيح بامتيازات البعض.. فلقد كان هناك دائماً وعبر التاريخ.. أعداء للحرية، ولكن – وعلــى الجانــب الآخر – فإن بعض من يعترض الطريق أو يتردد إزائه.. لديه مخــاوف

مشروعه، ومن حقه أن يعبر عنها وأن يجد من يناقشه فيها، خاصة أن هناك من حاول التعريف بالليبرالية كأيدلوجية قائمة بذاتها وتباعد بينها وبين الآخر.. إلى حد الإقصاء، ومرة أخرى .. فالليبرالية هي نقيض الأيدلوجية ولا تقبل بإقصاء أحد، وهناك أيضاً البعض الذي حاكم الليبرالية بمساوئ خلفتها سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

هناك – بالفعل – مساوئ خلفتها سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي.. وهي مساوئ ندد بها الكثير من الليبراليين، ولكنني أضيف.. أن هناك فرق بين سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ترعاها الليبرالية في خلفيتها الاجتماعية وسياسات أخرى بنفس المسمى وتطبقها حكومات ويوصي بها مستشارون ومؤسسات، فالليبرالية الاجتماعية تتحفظ على السياسات الانكماشية لأنها تطلب السوق الموسع.. وتتحفظ على العلاقات الاحتكارية لأن خيارها هو المنافسة العادلة.. وتتحفظ على إجراءات قضائية بطيئة وغير شفافة في دعاوى معاملات السوق لأنها لا تسلم إلا بسيادة القانون، وفي رؤيتها للإصلاح الاقتصادي.. فإن الخصخصة ليست قائمة مطولة للبيع.. كهدف في حد ذاته، ولكنها آلية لصعود السلم التكنولوجي.. آلية تخصخص لكي تعاود الاستثمار في صناعات أكثر تطوراً ولكي ترتفع بإنتاجية العمل، وفي حراك الصعود فوق السلم.. قد يفقد البعض عمله .. ولكن سوف تكون وظائف أخرى في انتظار بعض أخر.

وفي رؤيتها– أيضاً– فالإصلاح الاقتصادي لا يكتمل إلا بتوثيق حقوق الملكية.. بما فيها حقوق ملكية الفقراء، ولا يكتمل إلا بالكشف عن مصادر الثروة.. فلا توثيق لثروة تمتد بمصادرها إلى معاملات خارج

القانون، وقد يرى البعض أن الإصلاح الاقتصادي يعني.. دع الأثرياء يراكمون ثرواتهم وأترك الفقراء لمصيرهم، ولكن الليبرالية الاجتماعية لا تشاركهم الرأي.. فهي تؤمن بأن الإصلاح الاقتصادي يدعو إلى تسارع إيقاع النمو بمعدلات مرتفعة وزيادة دخول الفقراء بنفس المعدلات، ويدعو إلى منح الأفراد الحرية في تكوين الثروة.. ولكن لا حرية لأحد في سرقتها إرتباطاً بشبكة فساد أو استغلالا لموقع أو تمتعاً بامتيازات احتكارية أو تلاعباً في معاملات أو إستيلاءاً على حقوق الآخرين..... الخ.

إنني أنحاز إلى الليبرالية الاجتماعية .. بأفكار سبقت وبأفكار سوف تلحق على امتداد صفحات الكتاب، أنحاز إلى طموح الناس في مجتمع أفضل.. مجتمع لا تغيب فيه الحرية والمسئولية والقانون والتطور وحقوق المواطنة والكفاءة والثقة بالنفس والانتخابات الحرة والنزيهة وتداول السلطة ديمقراطيا ، مجتمع حر يضم أفراداً أحراراً .. يؤمنون بمكافحة الفقر ومناوئة الفساد، وأجد أن المجتمع المصري جدير بذلك كله .. وأن المصريين يستحقون ذلك كله، بل وأجد ما هو أكثر.. أجد أنه بدون ذلك كله .. فإن مصر سوف تفقد هويتها، فالهوية المصرية هي المعادل الموضوعي للمعاصرة المصرية، فعندما لا تتفاعل مصر مع روح عصرها.. تفقد هويتها، ولأن روح العصر هي الحرية.. فإن مصر التي لا تتفاعل بأفكار الحرية.. هي مصر غير المعاصرة.. هي مصر بلا هوية.

هذا المجتمع المصري والذي من حقه الأفضل.. يعيش أزمة مع الليبرالية أشارت إليها كلمات السطر الأول في المقدمة، ولذلك فلقد أنشغل الفصل الأول للكتاب بشواهد وجذور هذه الأزمة.. في محاولة للاقتراب من أسبابها والإجابة على أسئلتها، كما أنشغل – أيضاً – بإعادة قراءة الموروث التاريخي لدولة محمد علي.. تلمساً لجدل العلاقة بين ثوابت الدولة والمفاهيم الليبرالية، وذهب الفصل الثاني إلى حديث عن الليبرالية تعريفاً بمقدمتها الاجتماعية إطراداً إلى مواقفها من الفقر ومسئولياتها في مكافحته، وامتدادا إلى خيارها المناوئ للفساد المؤسسي والبيروقراطية المترهلة، وصولاً في التتابع.. إلى الفرد المسئول كقيمة ليبرالية، إنتهاءً بالخيارات السياسية الليبرالية عبر منظور ديموقراطي موسع.

ثم لحق بهما الفصل الثالث والأخير.. بدليل حركة يحاول أن يرسم جسراً لمستقبل الليبرالية في مصر ويحاول أن يستكشف آليات بناء الثقة بين الليبرالية والمجتمع المصري، وكانت ثقة الناس في أنفسهم هي افتتاحية الدليل، ومن بعدها.. كانت محاولة الترجيح لأولوية السبق بين بناء مجتمع سياسي ليبرالي أو تشكيل أحزاب ليبرالية، وانتظمت اهتمامات الفصل إلى طرح مفردات مقترحة للخطاب الإعلامي الليبرالي، وأيضاً .. إلى قراءة جديدة لإشكالية الإسلام – الليبرالية وهي محطة فاصلة على طريق مستقبل الليبرالية في مصر.

الفصل الأول

الليبرالية في مصر: شواهد وجذور الأزمة

علينا أن نعترف – ابتداء– أن هناك بالفعل أزمة لليبرالية في مصر وهى أزمة تعلن عن نفسها بشواهدها, والشواهد تقول:

١–أن الانتخابات التشريعية الأخيرة (عام ٢٠٠٥) عرفت تراجعا ملحوظا وحادا للأحزاب ذات التوجه الليبرالي والتي لم تحصل الا على حوالي ١,٨% من مجموع مقاعد مجلس الشعب, بينما لم تحصل الأحزاب السياسية مجتمعة (الليبرالية وغير الليبرالية) الا على حوالي ٣٥% من مجموع مقاعد المجلس.

٢–أن كل الأحزاب السياسية وبعد هزيمتها بدت عاجزة –أو غير راغبة – في القيام بمراجعات فكرية , ولأن المراجعات في حد ذاتها – وبغض النظر عن التوجهات السياسية للأحزاب – هى تعبير عن حيوية ليبرالية, فإن غيابها يثير شكوكا حول هذه الحيوية في المجتمع المصري.

٣–أن هناك قيودا مازالت حاضرة وضاغطة على قضايا الإصلاح السياسي في الداخل المصري , ومازالت المعادلة السياسية تقبل بالإقصاء, وطالما الإقصاء قائما.. فإن الليبرالية تعاني من أزمة.

٤–أن الثقافة المصرية مازالت تبدو أكثر انحيازا إلى المرجعيات الأيدلوجية، وبالتالي .. فهي أكثر انغلاقا على نفسها , وبقدر الانغلاق تتعمق أزمة الليبرالية.

٥–أن هناك مساحات تتسع لنمو ظاهرة التهميش في المجتمع المصري .. والتي تستلب في مداها فئات كثيرة, والظاهرة لا تتعلق بتهميش

اجتماعي فقط يعاني منه الفقراء , ولكنه يمتد إلى أشكال أخرى من التهميش .. بما فيها تهميش الرأي العام ذاته.

٦-أن مساحة الوقت الذي يستغرقه المواطن المصري لقضاء حاجاته في المصالح الحكومية تلتهم جزءا كبيرا من وقته، بينما الخدمات التي يحصل عليها يتراجع مستواها – وفي أحيان غالبه- إلي مادون الحد الأدنى من مواصفات الجودة , ليبدو المواطن المصري- هكذا – وكأنه أسير لموازنة الوقت الضائع – الخدمة الرديئة , وهى موازنة تحد من التحرر الليبرالي للفرد وتحيله ومعه الليبرالية إلى أزمة.

٧-أن مفهوم الليبرالية لا يملك حضورا مؤثرا في وسائل "الميديا" المصرية.. المرئية والمسموعة, وفي الحيز الضيق الذي يحتله في "الميديا" فإن الأحاديث لا تتعمقه ولا تتيح له أن يكون موضوعا للمناقشة في برامج حوارية يشارك فيها الناس باتصالات تليفونية حية, وعلى العكس تماما.. فالصوت الأعلى ذبذبة والأكثر حضورا في "الميديا" هو الصوت الذي لا يكف عن الهجوم على الليبرالية والتعامل معها كخصم ثقافي وسياسي .

هذه الشواهد وغيرها لأزمة الليبرالية في المجتمع المصري تتكشف على السطح وتدعونا الي محاولة الكشف عن جذور الأزمة , فلقد حان وقت المحاولة وعلى طريقها .. فلنطرح أسئلة تلمسا لإجابات , أسئلة مثل:

أ- هل ثقافة النخبة المصرية لا تبدو منسجمة في مكوناتها مع الليبرالية؟

ب- هل الثقافة الشعبية المصرية تحمل انطباعات سلبية عن الليبرالية؟

ج- هل هناك أخطاء ارتكبها الليبراليون المصريون في طرحهم للفكر الليبرالي؟

د-هل الموروث التاريخي المصري منذ تأسيس دوله محمد علي وحتى الآن , يمكن تطويره في اتجاه الليبرالية أم أن ثوابته تنحاز ضدها؟

أولاً- أسئلة الأزمة: إجتهادات الإجابة

نعم – في تقديري – هى إجابة السؤال الأول.. فالنخبة المصرية لا تبدو منسجمة في مكوناتها مع الليبرالية , وبين قوسين .. فإنني لا اقصد كل النخبة ولكن النسبة الغالبة فيها , كما إنني لا اقصد النخبة في الحكم فقط .. ولكن النخبة في المعارضة أيضا, وأغلق القوس.. وأتوقف أمام الأسباب:

١- إنها نخبة في أغلبيتها لا تؤمن بالناس .. بل في بعض الأحيان تخشاهم[١], فإحدى مقولاتها تردد .. أن الشعب المصري لم ينضج بعد لممارسة الديمقراطية، وأحد أحكامها يصرح بعدم الثقة في اختيارات

(١) احدي الظواهر في التاريخ السياسي المعاصر لمصر .. ترصد ان الأحداث السياسية الكبيرة لم تقم بها النخبة ومن ورائها الناس .. ولكن قام بها الناس ومن ورائهم النخبة , ولذلك ففي بعض الأحيان تخشي بعض عناصر النخبة حركة الناس والتي قد تسبق بخطوة يترتب عليها فرز نخبة جديدة تحل بديلا للنخبة القائمة.

الناس بدعوى ارتفاع نسبة الأمية[٢] بينهم، وأكثر من ذلك .. فإنها لا تتردد أحياناً في إهانة الناس.. وأتوقف أمام مثالين وكلاهما صاحب الانتخابات التشريعية الأخيرة, ففي أعقاب إعلان النتائج برر بعض المرشحين خسارتهم للانتخابات.. بان خصومهم قد اشتروا أصوات الناس بالمال ، ولكنهم نسوا أن هؤلاء الناس هم أنفسهم الذين منحوهم أصواتهم وبأغلبية مطلقة في انتخابات سابقة, وإنهم عندما حجبوا عنهم أصواتهم.. لم يحجبوها لان هناك من اشتراها ولكنهم حجبوها لأنهم مارسوا حقهم في التقييم السياسي والبرلماني لأداء النواب, وبدلا من أن يعترف الذين خسروا الانتخابات بحق الناس في التقييم وفي الاختيار ذهبوا ليتهموهم بالرشوة !!!، وفي نفس الوقت – وفي المثال الآخر– فان هناك شخص ينتمي إلى النخبة المثقفة ولا اشك لحظة واحدة في صدق نواياه الإصلاحية, ولكنه ذات يوم فاجئني قائلاً أنه لن يتوجه إلي صناديق الانتخابات ولم يفاجئني بخياره .. فهو خيار شخصي ولابد من احترامه ، ولكنه فاجئني بتبريره ، فعلى حد قوله .. انه يرفض أن يقف في نفس الطابور وأمام نفس الصندوق الذي يقف فيه وأمامه ناخبين أميين لا يجيدون القراءة والكتابة.. لان صوته لا ينبغي أن يتساوى بأصواتهم!!!.

٢- ولأنها نخبة لا تؤمن بالناس.. فهي لا تخاطب وعيهم ولكن غرائزهم ولذلك فهي أحيانا تبحث عن استمالتها ببعض المقولات الديماجوجية والتي تتضمن أحيانا – تصريحا أو تلميحا – فقرات

(٢) اذا كان القانون لا يحول بين المواطن الأمي وإدارة ثروته , فكيف يحول احد .. بين المواطن الامي وإدارة صوته.

للهجوم على الليبرالية, فقرات تترافع بحيثيات تردد أن الليبرالية تعادي قيمنا وتقاليدنا وتدعو إلى العلمانية الملحدة.... الخ.

٣- إنها النخبة التي لم تحرر ثقافتها من الفهم الخاطئ للحقبة الفرعونية في التاريخ المصري, فلقد رددت – ومازالت – أن مصر ومنذ فجر التاريخ محكومة بإرادة الفرعون – المستبد وان كل مصري هو مستبد صغير بالضرورة , وبالتالي.. فهناك استحالة في التحول الليبرالي داخل المجتمع المصري , وللأسف .. فان هناك كتابات كثيرة عمقت هذا الفهم الخاطئ وارتفعت به إلي مستوى البديهيات التي يتناقلها الناس والتي أعاقت – والي حد ما – ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على انجاز التحول الليبرالي,(٣) فلم يجد الناس من يقول لهم الحقيقة .. يقول لهم ان الحقبة الفرعونية لم تكن بإطلاقها فترة استبدادية .. بل إنها شهدت ثورات شعبية ضد فراعنة استبدوا وأفرطوا في الظلم, وان المصريين القدامى كانوا يطلبون من حكامهم صفتين.. العدل والرحمة, وحتى الهرم الذي ظل ماثلا في الذاكرة كرمز للاستبداد في علاقة الفرعون بشعبه لم يكن رمزا لاستبداد ولكنه كان – وبالمقاربة المجازية – بمثابة عقد اجتماعي شفوي بين الفرعون والشعب, واحتكم العقد إلى قناعة دينية تؤمن بان الفرعون عندما يموت سوف تسلك روحه مسارا عبر سراديب وممرات الهرم صعودا إلى قمته حيث ينتظرها الإله حورس ليصاحبها إلى الفردوس , وباستقرار روح الفرعون في الفردوس .. فان كل أرواح المصريين سوف تعرف طريقها إليه بشفاعة الفرعون , وهكذا فنحن أمام عقد

(٣) اعتقد ان من بين المهام الليبرالية .. إعادة قراءة تاريخ الحقبة الفرعونية وتحريره من الفهم الخاطئ للعلاقة بين الحاكم والمحكوم , وبالتالي تحرير الناس من أوهام الجينات الفرعونية المستبدة في تركيبهم الوراثي !!، وهى أوهام يروج لها البعض بالفعل.

تبادل فيه الطرفان الالتزامات .. التزم المصريون ببناء الهـرم لكـي يساعدوا الفرعون على دخول الفردوس , وفـي المقابـل .. التـزم الفرعون بفتح أبواب الفردوس أمام كل المصريين، وربما يكون عقداً غريباً بمعايير عصرنا .. ولكنه لم يكن مثـالاً للاسـتبداد بمعـايير عصره.

كانت " نعم" هي إجابة السؤال الأول, وهى – أيضا – إجابة السؤال الثاني والذي يقول: هل تحمل الثقافة الشعبية المصرية انطباعا سلبيا عن الليبرالية؟, فالثقافة الشعبية ترادف بين الليبرالية والانحلال الأخلاقـي .. وترادف بين الليبرالية وازدراء الأديان .. وترادف بين الليبرالية والفردية غير المسئولة والانا الجامحة .. وترادف بين الليبرالية والتفكك الأسـري والاجتماعي .. وترادف بين الليبرالية والتوحش فـي تكـديس الثـروة وبالتالي ترادف بينها وبين ازدياد معدلات الفقر , وساعد على ذلك كله:

أ- أن النخبة عمقت لدى الناس مقولة مؤداها أن الليبراليـة فكـرة مستوردة من الغرب, ولان هناك بعض السياسات الخاطئة للغرب في المنطقة ، فلقد أدانت الثقافة الشعبية .. الليبرالية.. بـسياسات الغرب ووحدت بينهما.

ب- إن النخبة – على اختلاف أطيافها – تعاملـت مـع بـرامج الإصلاح الاقتصادي باعتبارها "النموذج الليبرالي الأوحد" ، ولأن البرنامج عانى من مثالب.. لسبب أو لآخر، فلقد أسقط الناس كل مثالب برنامج الإصلاح الاقتصادي على الليبرالية، ولم يتح لهـم أن يعلموا .. أن هناك ليبراليين نقدوا هذه المثالب ومن منظـور ليبرالي إجتماعي.. وكان نقدهم أكثر حدة من آخرين.

ج- إن تعميق فكرة الفرعونية المستبدة كخاصية لصيقة بسيكولوجية الإنسان المصري, والتي يستحيل معها التحول الليبرالي, قد وضعت الإنسان المصري أمام احد خيارين .. إدانة نفسه وتاريخه أو إدانة الليبرالية, ومن البديهي .. انه اختار إدانة الليبرالية تجنبا لحرج إدانة الذات والتاريخ.

د-إن البعض صادر – وباسم الليبرالية – الحقوق الديمقراطية للفقراء .. ولم يصادرها همسا ولكنه صادرها علنا, وكانت حيثيات المصادرة تتداعى هكذا .. إن الذين يدفعون الضرائب هم الذين يملكون حقا ديمقراطيا في التصويت حتى يراقبوا كيفية إنفاق الحكومة لأموالهم , ولان الفقراء لا يدفعون ضرائب .. بل يحصلون على دعم من الموازنة العامة, فان حقهم في التصويت يسقط لانتفاء مبرره, وهكذا وجد الفقراء – وهم شريحة محسوسة في المجتمع المصري – أنفسهم أمام دعاوي تسلبهم حقوق المواطنة وباسم الليبرالية , وخلف ذلك لديهم – بداهة – انطباعا سلبيا, ويتأكد الانطباع عندما يواصل أصحاب نظرية المصادرة باسم الليبرالية .. دعوتهم للفقراء بالصبر حتى تنجح السياسات الاقتصادية في القضاء على الفقر وبعدئذ بمقدورهم أن يتوجهوا إلي صناديق الانتخابات (٤).

---

(٤) أتذكر في احدى الندوات والتي كنت محاضرا فيها أن جاءت مداخلة حول هذه المصادرة تحديدا من احد الشباب الذي عرف نفسه بانه طالب وينتمي الي اسرة فقيرة وانه يعلم انه واسرته يحصلون – بشكل مباشر او غير مباشر – على دعم حكومي, ولكنه يجد أن من حقه ومن حق اسرته الفقيرة التصويت.. دون مقايضة الحق بالدعم , ووافقته على مداخلته واضفت .. ان الديمقراطيات الليبرالية وهى تعطي حق التصويت لشباب في سن الثامنة عشر .. تعلم انهم لايدفعون ضرائب, وايضا .. وهى تعطي الحق في التصويت للعاطلين عن العمل .. تعلم انهم لايدفعون ضرائب بل أن بعضهم يحصل على اعانة بطالة , وانها شرعت الديمقراطية كاداة للتغيير في يد المواطنين ومن بينهم الفقراء والذين من حقهم ان يختاروا وعبر صناديق الانتخابات من يتوقعوا ان سياساته سوف تمنحهم اوضاعا معيشية افضل وتحررهم – بنسبة او باخرى – من معاناة الفقر , وانهيت تعليقي على مداخلته قائلا .. في دولة القانون يولد الفرد بحقوق المواطنة ولا يفقدها الا باجراءات ينظمها القانون.. وليس من بينها الفقر.

وفي الحاصل .. فلقد صارت الليبرالية مفهوما سئ السمعة في الثقافة المصرية .. سئ السمعة بانطباعات مرسلة وسئ السمعة بخيارات قسرية , ولقد حاول الليبراليون المصريون التعامل مع الموقف بحثا عن مخرج , ولكن محاولتهم شابها بعض القصور وبعض الأخطاء , وهذا يقودنا إلى السؤال الثالث : هل هناك أخطاء ارتكبها الليبراليون المصريون في طرحهم للفكر الليبرالي؟

في تقديري .. فان الإجابة وللمرة الثالثة هى "نعم", فلقد كانت هناك أخطاء .. فالليبراليون المصريون لم يبحثوا عن قاعدة اجتماعية(٥) لهم ولم يقتربوا من الناس بتقديم الخدمات والتحاور معهم في مشاكلهم, ولقد كانت هناك بالفعل حالات ليبرالية استثنائية حاولت أن تتجاوز الخطأ .. ولكنها ظلت استثناءا.

مسافة التباعد عن الناس لم يكن الخطأ الوحيد .. ولكن كان هناك خطأ آخر , فالليبراليون المصريون طرحوا مشروعهم باعتباره "نموذج تجريدي", لا يحتمل إلا.. القبول به كله أو رفضه كله , وهكذا .. حرموا أنفسهم وحرموا ليبراليتهم وحرموا الناس من مناقشة مشروعهم , ولأن المشروع لم يكن مطروحا للمناقشة .. فإن الليبراليين المصريين – بصفة عامة – لم يقدموا جهداً وبإسهام فكري لحل إشكاليات مثل العلاقة بين الليبرالية والبعد الاجتماعي, وبين الليبرالية والدين, وبين الليبرالية والالتزام الأخلاقي..... الخ, لتبقى الإشكاليات معلقة أمام الناس .. وهم حائرون معها.

ثم ذهب الليبراليون المصريون إلى خطأ ثالث وأعتقد أنه يستحق وقفة , وكما يبدو لي .. فإن طرحهم لليبرالية كنموذج تجريدي من ناحية,

---

(٥) اكاد اوافق فوكا ياما عندما يقول .. أن التركيز على إصلاح السياسات الاقتصادية فقط لايدفع الفقراء الى التصويت لصالح حركة سياسية ليبرالية.

ووعيهم بانسحاب الثقافة المصرية إلى دوائر أيدلوجية مغلفة أو شبه مغلفة من ناحية أخرى، قد أغراهم بمحاولة التنظير لليبرالية كأيدلوجية والتبشير بها بمفردات الخطاب الأيدلوجي, ويتراءى لي.. أنه كان خطأ مركب .. تكتيكيا ومنهجيا, فاحتكاما الي الموائمة التكتيكية .. فان تحويل الليبرالية إلى أيدلوجية لن يمنحها فرصة للصمود في مواجهة أيدلوجيات أخرى في المجتمع المصري , فالأيدلوجيات الأخرى أكثر استحكاما في المناخ الثقافي السائد وأكثر توافقا مع طبيعة تكوين النخبة.. ولا تعاني من الانطباعات السلبية التي تحاصر الليبرالية في الثقافة الشعبية, ولعلي قصدت أن أقول.. إن تحويل الليبرالية إلي أيدلوجية تجعلها –وفي الحساب التكتيكي– تخسر معركتها قبل أن تبدأ.

وفي نفس الوقت – ومنهجيا– فإن تعليب الليبرالية في قالب أيدلوجي يبدو وكأنه عمل ضد الليبرالية ذاتها , بل وأذهب إلي القول بأنها نفي لليبرالية بواسطة ليبراليين.. فالليبرالية هى معكوس الضد للأيدلوجية ولأسباب تقول :

١–أن الأيدلوجية من حيث التعريف هى نسق تحكمي صارم يبدأ بمقدمات يقينية لا تقبل المناقشة لينتهي إلي نتائج حتمية تلزم بالتسليم , ولكن الليبرالية تدرج مقدماتها على جدول أعمال النقاش .. وتضع نتائجها في مداولة الاختبار , فليست هناك مقدمات يقينية لدى الليبرالية.. وليست لديها نتائج حتمية.

٢–أن الأيدلوجية تقرر لنفسها وبنفسها غايات نهائية ينتهي معها التاريخ وتنتفي فيها الأزمة ولذلك فهي قد تتصالح مع مثال "المجتمع الشمولي", ولكن الليبرالية لا تبحث لنفسها عن غايات نهائية ولا تسلم نفسها لمقولة نفي الأزمة , ففي الليبرالية.. فان الغاية في التاريخ هو

البقاء داخل التاريخ , وفي الليبرالية .. فان الأزمة هى ظاهرة أصيلة في ماضي التاريخ وفي مستقبله ولا يمكن نفيها , ومن ثم .. فالليبرالية لا تتصالح مع مثال "المجتمع الشمولي", وأهم من ذلك .. فأنها لا تتصالح مع نفسها إذا ما تحولت إلى أيدلوجية، ولقد كان HAYER محقاً وهو يقول "الليبرالية تحترم النشاط الحر دون أن تلزمه بغايات نهائية والذين يلزمون أنفسهم بغايات نهائية.. إنما يخاطرون ببناء مجتمع شمولي"(٦).

وكان هناك خطا رابع .. فالليبراليون المصريون لم يهتموا مبكرا بأزمة الطبقة الوسطى , والتي كانت تعاني وعبر زمن ممتد من تراكم ضغوط الضعف والإحساس بعدم الأمان.. وبتعبير أكثر دقة كانت تعاني من الهزيمة , ولأن الليبراليين المصريين لم يهتموا مبكرا بأزمتها.. فإنهم لم يرصدوا نزعات العنف والتطرف التي بدأت تنمو في أوساطها(٧), وعندما عبرت النزعات عن نفسها.. كانت أزمة الطبقة الوسطى تتصاعد إلى ذروتها وفي صحبتها أزمة الليبرالية, فهذه الطبقة هي الوسيط الحامل للأفكار الليبرالية وأزمتها تخلف –بالضرورة– أزمة لليبرالية.. في أي مكان وفي أي زمان.

ولقد اهتم الليبراليون المصريون بإدانة العنف والتطرف.. وكلاهما ينبغي إدانته, ولكنهم لم يتعمقوا العلاقة بينهما وبين أزمة الطبقة الوسطي , فالعلاقة تتصل بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية .. وتتصل أيضا بالعامل الثقافي, فأزمة الطبقة الوسطى قادت إلي تسطيح الثقافة المصرية

---

(6) HAYER ,F., The Constition of Liberty , Chicago, the University of Press , 1960.

(٧) في عام ١٩٩٤ نشرت لي جمعية النداء الجديد كراسة بعنوان "أزمة الطبقة الوسطي وقيمة العنف", وحذرت فيها من أن أزمة الطبقة الوسطى سوف تاخذ المجتمع المصري الى موجات من العنف والتطرف , كما حذرت فيها ايضا من أن الدورة الثقافية المصرية لم تعد قادرة على التجدد وبالتالي لن تعود قادرة على امتصاص إفرازات العنف والتطرف.

والتطرف – بالذات – هو احد تجليات التسطيح ونتائجه , ويصعب على المرء أن يتصور تنامي ظاهرة التطرف.. إلا في ظل ثقافة مسطحة أو في ظل ثقافة تم تسطيحها.

كانت نعم هى إجابة الأسئلة الثلاثة الأولى.. ويبقى السؤال الرابع والذي يستدير بنا إلي التاريخ استشرافا للمستقبل, أنه السؤال الذي أعاوده مجدداً : هل الموروث التاريخي المصري ومنذ تأسيس دولة محمد على وحتى الآن , يمكن تطويره في اتجاه الليبرالية أم أن ثوابته تنحاز ضدها؟.

ثانياً – الموروث التاريخي : إجهاض الأجنة الليبرالية

السؤال أراه مهما في محاولة الكشف عن أزمة الليبرالية في المجتمع المصري ولذلك فأنني في محاولة الإجابة سوف أتوقف – ابتداء– أمام رؤية تخصني واتركها مطروحة في مداولة النقاش, وهى رؤية انسحب فيها إلي القول بان المجتمع المصري يعيش ومنذ قرنين من الزمان في دولة محمد على, وتنصرف دلاله المصطلح إلي البناء الهيكلي الذي صاغه محمد على لدولته وهو البناء الذي اعتقد انه ظل قائما وحتى الآن .. على الرغم من تعاقب العصور السياسية (العصر الخديوي ,والعصر الملكي والعصر الجمهوري), فدوله محمد على مثل بيت كبير أسسه احد الأجداد .. ثم عاش فيه أبنائه وأحفاده على مدى أجيال.. وكان كل جيل يضيف لمسه إلي ديكور البيت من الداخل أو يعيد طلاء جدرانه من الخارج .. وربما يعمد إلي تحديث الأثاث واستبداله أو إلي إجراء تعديلات على توزيع الغرف... الخ , ولكن ثوابت البيت لم تتغير .. المساحة وعدد الغرف وارتفاعات السقوف وهندسة الإنشاء... الخ, ولم

تكن ثورة يوليو ١٩٥٢ استثناءا .. فالثورة أنهت حكم أسرة محمد علـــى ولكنها لم تصادر ثوابت دولة محمد على .. فلقد حاولت أحيـــاء شـــبابها دون المساس بثوابتها , والكل يتذكر انه في الحقبة الناصرية كان هنـــاك احتفاء بمحمد على في كتب التاريخ التي يدرسها الطلبة في المـــدارس .. وكانت الكتب تصفه بأنه مؤسس مصر الحديثة.

ولا أظن .. أن رؤيتي تعوزها إستشهادات المقارنة، فثوابت دولـــة محمد على كانت تقول بان مصر هى القاهرة.. والقاهرة هـــى مـــصر.. فكل الفعاليات تدور حول مركزية المدينة/العاصمة ولم يتغيـــر الوضـــع حتى الآن, وان النسق البيروقراطي هو المثل الأعلـــى لـــلأداء الإداري ومازال هو المثل الأعلى حتى الآن، وان الصعيد هو ملحق للدولة وليس اقليم فيها .. ولقد ظل الصعيد مهملا على مدى قـــرنين مـــن الـــزمن .. وحتى الآن, وأن التعليم هو وسيلة للحراك الاجتماعي وبالتالي فهو يعبر عن قيمة وظيفية تتنحى بجانبها القيمة المعرفية, وبمنطق القيمة الوظيفية السائدة .. فلقد أعفى النظام التعليمي نفسه من مـــسئولية القـــضاء علـــى الأمية , كما اعفي نفسه من مسئولية تكوين القاعـــدة العلميـــة.. وظـــل الإعفاء ساري المفعول على إمتداد القرنين وحتى الآن، وتتعدد الثوابـــت والإستشهادات.

ولكن ما يعنينا في مداخله الليبرالية هى ثوابت التأسيس فـــي هـــذه الدولة فلقد ظلت ثوابت حاكمة على طول مسارها, وأولهـــا هـــو ثابـــت "التوكيل بدون مساءلة" .. ففي البداية كان هناك خلافاً بين محمـــد علـــى وعمر مكرم , وكان الخلاف حول "مسألة ليبرالية" .. فلقد كـــان عمـــر مكرم يري ان محمد على حصل على تفويض من الناس وان من حقهـــم مساءلته بموجب التفويض , وكان محمد على يري انه حصل على توكيل

من الناس وليس من حقهم مساءلته بموجب التوكيل, وعندما انتصر محمد على على عمر مكرم وقام بنفيه .. كان مبدأ التوكيل قد انتصر على مبدأ التفويض وتم مصادرة حق الناس في مساءلة الحاكم أو بمعنى آخر .. تم إجهاض الجنين الليبرالي, ولقد كان المنظر الفكري للدولة (رفاعة رافع الطهطاوي) واعياً بذلك كله.. فعندما قام بترجمة الدستور الفرنسي.. أضاف إلي النص الدستوري جملة من عندياته تقول "وأما الملك فحسابه عند ربه", وبعد ذلك .. صارت الجملة تقليدا , فلم تتضمن كل الدساتير التي عرفتها الدولة وباختلاف عصورها وعلى مدى قرنين من الزمان .. نصا ينظم كيفية مساءلة رأس الدولة .. خديوي أو ملك أو رئيس , فكلهم حسابهم عند ربهم وليسوا مساءلين أمام الناس.

لم تكن هذه الدولة – إذن– مقطوعة الصلة بالليبرالية .. فلقد كان هناك جنين ليبرالي يتشكل دائما في رحم الدولة ويتم إجهاضه, وكان الإجهاض الأول بعد خلاف محمد على وعمر مكرم وانتصار الأول على الثاني, ثم صار ظاهرة تكررت على طول تاريخ الدولة, حيث تعلقت شفرة الإجهاض والتي تم استنساخها فيما بعد .. بمقولة رفاعة رافع الطهطاوي "الحرية.. ولكن", وكانت هذه المقولة هى الثابت الثاني في التأسيس انه ثابت "الحرية المنقوصة" فلقد اثني الطهطاوي على الحريات المدنية.. و"لكن" تحفظ على أطلاقها بحجة أن بعض الشعب وعلى حد تعبيره "ليس أهلا لهذه الرخصة لعدم استكمال التربية الأهلية" , ونادي بالتوسع في التعليم و"لكن" تحفظ على تعميمه بين العامة, وظلت "لكن" فاعلة من عصر إلى عصر, وعلى سبيل المثال:

(أ) ففي العصر الملكي وأعقاب ثورة ١٩١٩ كانت هناك عبارة تقول "أن الفلاح المصري يحب أرضه و"لكن" لايرضى عن المش

بديلا", وكانت العبارة "بمثابة إقصاء اجتماعي للفلاحين.. إقصاء عند حد الكفاف وبعيدا عن دورة مبادلات السوق, والإقصاء لاتقبل به فكرة الحرية.

(ب) وفي العصر الجمهوري وأعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ ذاعت عبارة تقول "الحرية كل الحرية للشعب و"لكن" الحرية لأعداء الشعب", وكانت العبارة –مره أخرى– بمثابة إقصاء اجتماعي وسياسي لفئات اجتماعية, والإقصاء – مجددا – لا تقبل به فكرة الحرية.

(ج) وفي اللحظة الراهنة تعود العبارة لتقول "الديمقراطية هى الخيار الأفضل و"لكن" ينبغي تأجيله لان الشعب غير ناضج" , والعبارة –هذه المرة– تتكفل بإقصاء الشعب كله, والإقصاء – مكرراً – لا تقبل به فكرة الحرية.

مرة اخرى .. كان هناك دائما جنين ليبرالي ولكن يتم اجهاضه , واسمح لنفسي بعد ذلك في أن اختلف مع العديد من الدراسات والمداخلات – وبعضها مصري والأخر أجنبي – والتي تفترض ان مصر عرفت حقبة ليبرالية قبل ثورة ١٩٥٢ .. ثم جاءت الثورة لتسدل عليها الستار, فرؤيتي تذهب الي زاوية أخرى للرصد التحليلي.. فقبل ثورة ١٩٥٢ كان هناك جنين ليبرالي تم إجهاضه وبعدها كان هناك جنين ليبرالي آخر .. تم إجهاضه.

قبل ثورة ١٩٥٢ كان هناك حزب ليبرالي (حزب الوفد) يحظى بشعبية جارفة ولكنه لم يتمكن من الوصول الى الحكم الا مرات معدودة .. لان الانتخابات عرفت التزوير, وكان هناك دستور يقبل بالتعددية السياسية ولكنه لم يقبل بالفصل بين السلطات, واحكم قبضة الملك على كل السلطات ولم يتضمن نصا لمساءلته, وعندما وقف احد المفكرين

الليبراليين (عباس العقاد) وتحت قبة البرلمان .. ليعلو بالدستور فوق رأس الملك, تم اقتياده إلي السجن بتهمة العيب في الذات الملكية, وهكذا كان هناك جنين ليبرالي تم إجهاضه سياسيا.

ولم يتم الإجهاض سياسيا فقط .. ولكن اجتماعيا أيضا, فلقد شارك الفلاحون في ثورة ١٩١٩ ولعبوا دورا مؤثرا فيها وكانوا ظهيرا مساندا لقادتها, وكان من حقهم أن يتمتعوا ببعض "الحقوق الليبرالية".. حقهم في مستوى معيشي أفضل يتجاوزون به حد الكفاف .. وحقهم في رعاية صحية أفضل .. وحق أبنائهم في فرصة للتعليم يصعدون بها فوق سلم الحراك الاجتماعي .. وحقهم في تقنين علاقاتهم مع ملاك الأراضي ..... الخ, ولكن كل ذلك لم يحدث ووجدوا أنفسهم في نقطة طرفية للتهميش الاجتماعي فهم –واستعير مجددا مقولة سبقت قبلا– يحبون أرضهم ولكنهم لا يرضون عن المش بديلا.. وبمعني أخر فهم وطنيون بواجبات ثورية ولكنهم ليسوا مواطنون بحقوق ليبرالية، ولم يكن الفلاحون وحدهم هم شهود إجهاض الجنين الليبرالي اجتماعيا.. ولكن الطبقة الوسطى والعمال أيضا.

كان هناك للطبقة الوسطى مشروعها الاقتصادي الليبرالي والذي قاده طلعت حرب .. ولكن الاحتكارات الاقتصادية أجهضته, وهى ذات الاحتكارات التي قاومت الحقوق الليبرالية للعامل/المواطن .. حقه في تأمينات اجتماعية وفي أجازات مدفوعة الأجر وفي تحديد لعدد ساعات العمل وفي تكوين نقابات .... الخ, وهكذا تم إجهاض الجنين الليبرالي اجتماعيا.

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢.. كان هناك جنين ليبرالي وتم إجهاضه أيضا, وصحيح – وليس هذا مدعاة للجدل – ان الثورة قد ألغت العديد

من المظاهر الليبرالية وأعادت المجتمع المدني إلي عصمتها ووصـــايتها ..... الخ, ولكن صحيح أيضا أن الكثير من سياساتها الاجتماعية كانت تمثل مشروعا ديمقراطيا اجتماعيا يستهدف – في فكرته – توسيع رقعـــة الطبقة الوسطي وتمددها في ظل تحالفات اجتماعية تسمح بانسيابية التمدد باقل قدر من الاحتكاك في ممرات الحركة.

وعندما نتأمل سياسات مثل الإصلاح الزراعي ومجانيـــة التعلـــيم وتطويع الإنفاق العام لمقتضيات الـــنمط الاســـتهلاكي للـــسوق الموســـع ..... الخ, سوف نجدها –في الحاصل – سياسات تغذية لروافد الطبقة الوسطى وتمددها , وفي هذه الحقبة تحديدا بدأت ثقافة الطبقة الوسطى في الانتشار لتتحول إلي ثقافة سائدة بالمعنى السسيولوجي للكلمة .. ولم تكن ثقافة اشتراكية بالمعنى الأيدلوجي للكلمة .

لقد خلقت هذه السياسات– وفي تقديري – وعيا اجتماعيا بمدلولات ليبرالية لدى الطبقات الدنيا.. ولم تخلق لديهم وعيـــا طبقيـــا بمـــدلولات يسارية, وأتذكر إنني عندما كنت صغيرا وكنت بصحبة قريب لي أثنـــاء زيارته لأحد المصانع أن سالت احد عمال المصنع عن طموحه فأجـــابني "أن ينجح ابني هذا العام في الثانوية العامة ويلتحق بكلية الهندسة ليصير مهندسا في هذا المصنع واعمل تحت إدارته", وعندما أتأمل هذه الإجابـــة الآن .. فإنها توحي بأن هذا العامل كان يملك وعيا اجتماعيا ليبراليـــا.. فلقد أصبح ابنه هو مشروعه الخاص وأصبح هدفه هـــو التحـــاق الابـــن بالطبقة الوسطى التي كانت تتسع وتنمو آنذاك.

واعرف مقدما أن هذه الرؤية التحليلية التي اطرحها قـــد يـــتحفظ عليها آخرون ومن مواقع فكرية مختلفة, ووجهة نظرهم احترمها تمامـــا ولكنني اختلف معها, فلقد كان الخطاب الاجتماعي لهذه المرحلة يتبنى –

عمليا- معايير الرفاهية الاجتماعية كهدف على لائحة الطموح .. فهو خطاب تحدث عن سيارة لكل أسرة, وتحدث عن ضرورة انتشار الكماليات (الثلاجة والتليفزيون) داخل منازل الطبقات الأدنى , وتحدث عن توفير "فائض اجر" يسمح للطبقة الوسطى ولشرائح اجتماعية أخرى باستهلاك ترفيهي لوقت الفراغ ..... الخ, ومن المفهوم ضمنا أن معايير الرفاهية الاجتماعية هي المثل الأعلى لمجتمع الطبقة الوسطى الموسعة .. وهى طبقة بطبيعتها لها انحيازات ليبرالية.

كانت هذه الطبقة الوسطى الموسعة هى الجنين الليبرالي في هذه المرحلة, وكان المسار الطبيعي لها.. أن تطالب بحقوق ليبرالية .. مدنية وسياسية , حقوق مثل التعددية السياسية وحرية التعبير وتحرر المجتمع المدني والاحتكام الي علاقات السوق والى صناديق الانتخابات ..... الخ, وبالفعل.. فلقد بدأت هذه المطالبات تعبر عن نفسها في منتصف ستينيات القرن الماضي وكان التعبير صريحا في الحياة الثقافية والفنية والذي بدأ يشهد نوعاً من التعددية الثقافية وتحولت أشكال الإبداع الفني (المسرح, السينما , الرواية .....الخ), إلي متنفس للمحاورات الحرة في أوساط الطبقة الوسطى تعبيراً عن نمو النزعة الليبرالية لديها, ووصلت المحاورات إلي حد نقد النظام السياسي – آنذاك – والتنبؤ بنهايته , وهي النبوءة التي أعلن عنها وبرمزية مباشرة أديب ليبرالي (نجيب محفوظ) في روايته "ميرامار" والمنشورة في عام ١٩٦٦, ومما يلفت النظر .. أن هذه الرواية احتفت بها جريدة الأهرام ودار حولها نقاشا موسعا بأكثر من رؤية سياسية .. وحمل النقاش إرهاصا بمخاض ليبرالي.

ولكن – وبعد هزيمة ١٩٦٧ – انكمشت الطبقة الوسطى وبدأت تعاني وتحت وطأة الأزمات الاقتصادية من ضعف قواها، وعرفت

طريق الهجرة إلي الخارج طلبا لمستوى أفضل من المعيشة , ورغم ذلك .. فان ماتبقى من قواها كان من بين أسباب الدفع في اتجاه انفراج الزاوية نحو بعض مظاهر الليبرالية التي عرفتها مصر في سبعينيات القرن الماضي .. التعددية الحزبية والانفتاح الاقتصادي ..... الخ, ولكن .. لأن قواها كانت منهكة .. فإنها لم تستطع الدفاع عن الجنين الليبرالي في أحشائها .. لينتهي الأمر إلى مجرد مظاهر مبتورة لليبرالية منقوصة , فهناك قيود تعسفية على تشكيل الأحزاب.. وهناك انتخابات برلمانية ومحلية تشوبها عدم النزاهة .. وهناك علاقات سوق خارج القانون تغتصب الثروة بنهب المال العام ولا تخلقها بالقيمة المضافة ..... الخ, ومرة أخرى .. تم إجهاض الجنين الليبرالي.

وهكذا نقترب من إجابة السؤال .. فثوابت دولة محمد على وعلى مدى قرنين من الزمان كانت منحازة ضد الليبرالية فلقد تكررت دورات الإجهاض للأجنة الليبرالية , ولكنها(الثوابت) لم تصيب المجتمع المصري بالعقم الليبرالي.. فلقد تكررت دورات الحمل بأجنة ليبرالية .. حتى وان تم إجهاضها , ولكن استمرار دورات الحمل والإجهاض سوف يعمق – أكثر فأكثر – من أزمة الليبرالية في مصر , ولا أعتقد انه يمكن تجاوز الأزمة بتطوير الثوابت في اتجاه الليبرالية, ولكن يمكن تجاوزها بالانقلاب على هذه الثوابت ذاتها, بتأسيس دولة جديدة .. مدنية وديمقراطية وليبرالية, دوله تنتصر في المستقبل لعمر مكرم في مواجهة محمد على.. تنتصر لتفويض يعطى الناس الحق في مساءلة الحاكم في مواجهة توكيل يحرم الناس الحق في مساءلته, وتنتصر في المستقبل للحرية ولكن بدون "ولكن".

الشواهد الحاضرة لأزمة الليبرالية في المجتمع المصري وجذورها الكامنة والرهان على مجتمع جديد بقيم مدنية وديمقراطية وليبرالية، تدعو إلى إعادة التعريف بالليبرالية في خلفيتها الاجتماعية وفتح ملفات بعض قضاياها.. ليطالعها الناس ويحاورونها، فمن حق الناس أن يتلقوا إجابات على أسئلة تتعلق بمدى الالتزام الاجتماعي لليبرالية، وبموقفها من الفقر والفساد وبعلاقتها بالفرد وما تعنيه عندما ما تصفه بأنه حر، وبرؤيتها السياسية عندما تطرح الديمقراطية سلاحاً للتغيير، وبخياراتها نحو طريق ثالث يجمع بين الفرد والمجتمع في معادلة لا تقبل بالأنا الجامحة ولا تقبل بالمجتمع الشمولي.

الفصل الثاني

الفرد والمجتمع : حديث في الليبرالية الاجتماعية

على عكس ما يردد البعض .. فان الليبرالية لم تكشف عن نفسها لحظة ميلاد النظام الرأسمالي , ولكنها سبقته .. لتعود بجذورها إلى النظام التجاري, ففي هذا التوقيت تشكل المجتمع المدني في رحم المفهوم البرجوازي للسوق, فلقد كان سوقا مغايرا لما سبقه من أسواق.. فهو سوق سادته المعادلات النقدية فقط وأنتفت فيه كل أشكال المبادلات الأخرى التي عرفتها الأسواق السابقة , وهو سوق رفض حجب الرغبة تحت وطاة الامتياز الاجتماعي .. ففي الأسواق السابقة كان على الأفراد العاديين أن يمتنعوا عن إبداء رغبتهم في شراء سلعة ما.. اذا أبدي الأمير والإقطاعي رغبته في شرائها [٨].

لعلنا نلاحظ .. ان هذا السوق اقترب من فكرة القانون .. اقترب منها وهو يعتمد النقود– فقط– كوحدة معيارية للمبادلات واقترب منها وهو يقر بالمساواة المدنية أمام الرغبة , ولم يكن القانون هنا.. هو الحكم التعسفي الذي يصدره القوي ضد الضعيف ولكن المبدأ العام والمتجرد الذي يتساوى الجميع أمامه ولا يرتفع أحد فوقه.. وبمعنى آخر لم يعد القانون مجرد نص ولكن فكرة , فقد يقرر النص أن الجميع متساوون أمام القانون ولكن قد لا يعترف البعض بهذه المساواة, ولكن الفكرة تعني أن الجميع معترفون بهذه المساواة , ولذلك –وفي نفس التوقيت – تشكل مفهوم المجتمع المدني والذي كان يعني – عندئذ – المجتمع المنظم

---

(٨) في النشأة التاريخية بدت الحركة الليبرالية وكأنها إعلان بنهاية الهيمنة الإقطاعية .

سياسيا.. احتكاما إلي فكرة القانون وهكذا كانت فكرة القانون هى الكشف الأول لليبرالية على المستويين معا.. الفردي والاجتماعي.

أولاً- الليبرالية :مقدمة اجتماعية

الليبرالية وفي جذورها الأولى ارتبطت بالمجتمع المدني لتتأكد بذلك أولى ملامحها الاجتماعية .. فهي ليست ليبرالية يوتوبيه ولكنها ليبرالية اجتماعية , ثم عادت لتؤكد على ملامحها الاجتماعية ..عندما انحازت إلي الدولة القومية وكانت فاعلا في تأسيسها , فلقد كانت الدولة القومية هى إحدى تجليات فكرة القانون التي تنحاز إليها الليبرالية [٩], وفي نفس الوقت .. فإن الليبرالية عادت لتلعب دورها كهمزة وصل بين ذات حرة وموضوع حر .. عندما عمدت إلي تطويع اللغة القومية (والتي تمثل رابطة اجتماعية للشعب في داخل الدولة القومية), كموضوع لإبداعات ثقافية جديدة يبدعها أفراد موهوبين, ويستهلكها المجتمع بفئاته المختلفة .. ليتأكد مجددا البعد الاجتماعي لليبرالية[١٠].. فلقد ساعدت على منح قيمة اجتماعية لكل مايتداوله المجتمع خارج دوره المبادلات النقدية , وبالتالي .. فلم يكن هناك تناقض – كما يردد البعض – بين الدولة والليبرالية , ولم يكن هناك أيضا تناقض – وكما يردد البعض – بين الدولة والمجتمع المدني .. فلقد جمعت الليبرالية بينهما, ولذلك جاءت كتابات معظم المفكرين الليبراليين في القرن السابع عشر لتنفي إشكالية

---

(٩) كانت الدولة القومية تعبر عن فكرة القانون لأنها كانت تمثل –عندئذ– الوحدة المعيارية للسيادة اقصاءا لكل أشكال السيادة الأخرى, كما كانت النقود – وفي مرحلة تأسيس السوق والمجتمع المدني– هى التعبير عن الوحدة المعيارية للمبادلات إقصاءا لكل أشكال المبادلات الأخرى.

(١٠) أجدني اكثر انحيازا لمقولة ان الحس القومي قد تعمق اكثر فاكثر.. عندما تلامس الوعي الليبرالي بالإمكان اللغوي.

التناقض الجدلي بينهما , فعلي حد تعبير RANGEON فـان المجتمـع المدني هو المجتمع المنظم سياسيا واجتماعيا .. أي المجتمع الذي تتأكـد فيه سيادة الدولة [١١], وكتب –أيضا– BOSSUET قائلا "ان المجتمـع المدني هو مجتمع أفراد ينتظمون اجتماعيا تحت سيادة حكومـة واحـدة وقوانين واحدة [١٢], ولعل HOBBES كان أكثر سـفوراً وهـو يقـول صراحة "أن المجتمع المدني هو الدولة" [١٣].

وفي تقديري .. فان الليبرالية الاجتماعية وهي تقر بعـدم وجـود تناقض بين المجتمع المدني والدولة .. ولا تبشر بنفي الأخيرة , فهي تبدو أكثر انسجاما مع نفسها واقوي في مواجهة معارضيها.. فحتـى الـذين استشهدوا بأدم وسميث لتهميش دور الدولة لا يستطيعوا أن ينكروا .. أن أدم سميث وفي كتاباته لم يحصر أدوار الدولة في الحفاظ علـى الأمـن الداخلي وتامين الأمن الخارجي , وتحصيل الضرائب , وتقديم الخـدمات العامة, ولكنه أضاف إليها دورا تضطلع فيه ببعض الأشغال العامة عندما تتراجع المبادرات الخاصة للأفراد .. أي أنه اعترف لها بدور في إدارة السوق , كما عهد إليها بدور تتصدي فيه لإجبار الأطفال (وخاصة أبنـاء الفقراء) على دخول المدارس وتتصدي فيه –أيضا– لإقامة المهرجانـات الشعبية وتشجيع السلوك الفردي الذي يطلب المتعة والمرح.. أي أنه أقر لها بدور في إدارة المجتمع المدني.

وأكثر من ذلك .. فان أكثر الكتابات الليبرالية دفاعاً عـن حقـوق الملكية الفردية الخاصة للأفراد مثل كتابات جون لوك , لم تكن بعيدة فيما

---

(11) RANGEON,F.,Societe'civile:Histoire d'un Mot,Presses Universitaires de France,1986.

(١٢) أنظر:

MASPETIOL, R.,Archives de philosophie du Droit, Hachette, Paris, 1973.

(13)HOBBES,Leviathan , Sirey, Paris,1971.

بين سطورها عن فكرة الدولة , فعندما كتب جون لوك ومـــن بعـــده ادم سميث عن هذه الحقوق , كانت لديهما رغبة دفينه في الفصل بين أملاك الحاكم وأملاك الدولة .. بحيث لا يستدين الحاكم بضمان أملاك الدولـــة, والدعوة إلي الفصل .. هى دعوة لتحصين التفرد السياسي للدولة.

الليبرالية الاجتماعية – هكذا– ليست ضد الدولة كظاهرة اجتماعية في التاريخ ولاتسعي الي نفيها في مستقبل التاريخ , ولعلـــي أضـــيف ان الليبرالية الاجتماعية تتجاوز التعريف الكلاسيكي للدولة والذي استقر على التعريف بها باعتبارها مجرد حاصل جمع مفـــردات الـــسلطة والـــشعب والأرض، فالقبائل الإفريقية عرفت الثلاثة معا.. ولكنها لم تعرف الدولة , وهكذا فإنني ومن منظور ليبرالي اجتمـــاعي .. أعيـــد تعريـــف الدولـــة باعتبارها سلطة وشعب وارض ومشروع نحو المستقبل , وهذا المشروع يبدو متسقا تماما مع تمثل الليبرالية لفكرة التطور ويبدو متوافقا تماما مع التعبير شديد العمق ليبراليا للمفكر الفرنسي اندريه مالرو وهو يقـــول "إن الأمة هي أحلامها".

لقد ظلمها معارضوها عندما ادعوا إنها (الليبراليـــة) تـــسعي إلـــي تهميش الدولة ونفيها, وظلموها أيضا عندما اسقطوا عليها كـــل ســـلبيات التاريخ الرأسمالي , فلقد ظهرت الليبرالية قبل الرأســـمالية .. وبظهـــور الرأسمالية ترافق المسار بينها وبين الليبرالية ولكنه لم يتوحد, وصـــحيح إن الآباء المؤسسين للاقتصاد الكلاسيكي مثل ادم سميث وريكاردو كانوا ليبراليين , ولكن صحيح أيضا إنهـــم فـــي مـــسودتهم الأولـــي للتنظيـــر الرأسمالي تبنوا مفاهيم ليبرالية وأرادوا تأصيلها في النظام الرأســـمالي , وكان أهم هذه المفاهيم هو رفض الريع ومناهضته, فالليبرالية في أصولها الأولي كانت ترفض الامتيازات الاجتماعية التي تمنح للـــبعض حقوقـــا

وتسلبها من آخرين, وكان الريع لدى الأباء المؤسسين بمثابة إمتيـــاز .. فهو عائد بدون عمل، ولكن الرأسمالية هي التي انقلبت على الليبرالية .. عندما تحولت الي رأسمالية احتكارية .. تطلب الريع لنفـــسها.. وتمـــنح الامتيازات لكبار المحتكرين وتداولها في السوق .. ثم تـــستدير لتخنـــق المنافسة وتخنق معها فكرة التطور.

نعم .. كانت للرأسمالية الاحتكارية مساوئها العديدة.. ولكنهـــا لـــم تكن مساوئ لليبرالية , بل أن هناك ليبراليين كانوا أكثر شراسة في نقـــد الرأسمالية الاحتكارية من غيرهم, وإذا شئت تعبيراً أكثر دقـــة .. فـــإن الليبرالية الاجتماعية تسلم بعلاقات السوق والآليات الرأســـمالية ولكنهـــا تتفهم أن الرأسمالية هى ظاهرة متطورة .. ولسوف يساعد كثيـــرا علـــى تصويب مسارها.. ان تبقي الليبرالية بمثابة المرجعية للرأسمالية ولـــيس العكس , وهذا يقودنا إلي موقف الليبرالية من الفقر.

ثانياً – الليبرالية ومكافحة الفقر : المسئوليات والآليات

كان الفقر هو أحد النتائج المبكرة للنظام الرأسمالي, بل وأكثر مـــن ذلك فإن الأباء المؤسسين للاقتصاد الكلاسيكي لم يستطيعوا ان يتحـــرروا من أليه "أجر الكفاف", ولكنهم حاولوا القفز عليها بحل ليبرالي اجتماعي يتضمن تخفيض عدد ساعات العمل وتثبيت الأجر النقدي للعامـــل مـــع خفض أسعار سلته الغذائية .. وبالذات القمح[١٤], وفيما بعد .. كان هـــذا الحل يتصدر مطالب النقابات العمالية[١٥] والتي كانت تصر دائمـــا وفـــي زمن لاحق على خفض عدد ساعات العمل وعدم المساس بالأجر النقدي

(١٤) لقد واكبت هذه الفترة .. الدعوة الي فتح الباب لاستيراد القمح الرخيص.

(١٥) النقابات العمالية هى احدي مؤسسات المجتمع المدني , وهذه النقابات وغيرها من منظمات المجتمع المدني هي احد أشكال التعبير الليبرالي – الاجتماعي عن المصالح المشروعة لكل فئات المجتمع.

وهكذا لم تسلم الليبرالية الاجتماعية ومنذ البدايات الأولي بظـــاهرة الفقر ولم تتعايش معها, بل أن مكافحة الفقر تأتي علـــى رأس أولويـــات أجندتها .. فهي لا تقدر على التعايش مع الفقر والمـــصالحة معـــه.. والا فأنها تنفي نفسها بنفسها, وللأسباب التالية:

١-وفقا للمنظور الليبرالي الاجتماعي .. فأن المجتمع المـــدني لـــيس مرادفا فقط لشبكة متسعة وفاعلة لمنظمات غير حكومية, ولكنه في الأساس هو مجتمع يقر بالحقوق المدنية لكل أفراده وفي مقـــدمتها حق الحرية , وهو مجتمع يرفض تداول الامتيـــازات الاجتماعيـــة داخل صفوة مغلقة وبالتـــالي فهـــو مجتمـــع يـــرفض التهمـــيش الاجتماعي.

٢-ووفقا للمنظور الليبرالي الاجتماعي .. فأن الفرد الحر هو الفـــرد القادر على تنمية قدراته .. ثم التعبير عنها عند أقصى حـــدودها , وبدلاله التعريف .. فأن طرزان وكما عبـــرت عنـــه شخـــصيته السينمائية لم يكن فردا حرا.. فصحيح أنه كان يملك القدرة علـــى التعبير عن قدراته .. لم يكن يملك القدرة على تنمية قدراته.

٣-وبالتالي .. فان الفقر يبدو نقيضاً للمجتمع المدني .. لانه يقود الي التهميش الاجتماعي للفقراء , وهو – أيضا – نقيض فكرة الحرية .. لانه يحول بين الفقراء وبين الفرصة في تنمية قدراتهم.

لعلي قصدت ان أقول.. انه كلما ازدادت رقعة الفقر .. كلما وجدت الليبرالية نفسها في مأزق , وبالتالي.. فالليبرالية الاجتماعية تضيف الـــى حقوق الإنسان .. حق التحرر من الفقر , وتضع الجميع أمـــام مـــسئولية الحق.. الدولة والمجتمع المدني والفقراء, وفيما يتعلق بمسئولية الفقراء .. فإنها تتمثل في ضرورة إغتنامهم الفرصة – ولو عند حدودها الـــدنيا –

لتنمية قدراتهم وقدرات أبنائهم , فليس المهم فقط الانتصار على الفقر .. ولكن الانتصار عليه بمواطنين أحرار, فالفقراء ليسوا عالة على المجتمع ولاينبغي أن يكون ذلك هو فكرتهم عن أنفسهم .. ولكنهم شـــركاء فـــي مجتمع.

هذه هى مسئولية الفقراء .. ولكن تبقي مسئولية المجتمع المدني في إطار الليبرالية الاجتماعية , فحق التحرر من الفقر لايمكن تأصيله علـــى غرار التأصيل الشائع لمجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعيـــة التـــي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان , فحق العمل وحق الأجر العادل هما– علي سبيل المثال– حقان للعامل ولكن يسبقهما حقه في الانـــضمام إلي إحدي النقابات العمالية او المهنية , وهذه النقابات باعتبارها إحـــدي مؤسسات المجتمع المدني هي التي تدافع عن حق العمل وحـــق الأجـــر العادل للمرء باعتباره عضوا فيها, ولكن لاتوجد مؤسسة مدنيـــة تحمـــل الصفة الاعتبارية وتستقل بصلاحيات الدفاع عن حق الفرد في التحـــرر من الفقر, فلا توجد نقابة للفقراء .. وان كانت هناك مؤسسات مدنية تمنح رعايتها للفقراء , ولا مفر عندئذ – وفي إطار الليبرالية الاجتماعية – من إحالة حق التحرر من الفقر وحقوق الطفل وحقوق أخرى إلي مسئوليات مدنية والتعامل معها كحقوق مدنية مكملة تلتزم بها الدولة وتساءل عنها , وعلى سبيل المثال .. فعندما تقر الدولة بحق أطفال الفقراء في فرصـــة مستحقة في التعليم الابتدائي مجانا او بمصروفات رمزية .. فانها ينبغـــي ان تقر بحق المجتمع المدني في تكوين جميعـــات ومنظمـــات لمـــساءلة الوزير المختص عن مدى توفر هذه الفرصة ونوعيتها, وهذه المنظمـــات في دفاعها عن الحقوق المدنية المكملة سوف تمثل يقظة مدنيـــة لـــسلطة الرأي العام.. وهي سلطة تؤمن بها الليبرالية وتعززها , وبمقدور هـــذه

المنظمات أن تناضل –أيضا– من أجل تمكين الفقراء من توثيق حقــوق ملكيتهم الخاصة ومن أجل توفير مظلة ضمان لحصولهم على ائتمانــات بنكية.....الخ[١٦].

ثم تأتي مسئولية الدولة .. وهي مسئولية تثير ابتداء إشكالية الدعم الذي يحصل عليه الفقراء من الموازنة العامة, وهو بالفعل أحــد وســائل مكافحة الفقر, وقد يري البعض أن الدعم ينبغي إلغائه لأنه يحيل الفقــراء إلي كسالي , ولكن هناك رؤي ليبرالية أخري تطالــب بالإبقــاء عليــه وترشيد مساراته .. وهي رؤي انحاز اليها, ليس فقط لان الغائــه تمامــا وبشكل مفاجئ قد يضع الفقراء في ظروف معيشية لاتطــاق وتــستحيل معها الحياة, ولكن– أيضاً– لأن:

أ– إلغاء الدعم الذي يحصل عليه الفقراء يــستدعي– وبمنطــق العدالــة الليبرالية – إلغاء كل أشكال الدعم التي تحصل عليها فئات اجتماعيــة أخرى, فعندما يحصل أحد المستثمرين على أراضي بأسعار رمزيــة ليقيم عليها مشروعاته .. فهذا دعــم , وعنــدما يحظــي المنتجــون المحليون بحماية جمركية تحول دون تدفق الــسلع المــستوردة إلــي أسواقهم.. فهذا دعم , ولن يكون مقبولاً عندئذ– وليبرالياً – الا يحصل الفقراء على دعم بينما يضطرون إلي شراء سلع محلية بأسعار تفوق أسعار المثيل المستورد .. في حال تحرير التجارة.

ب– الدعم لايمثل امتيازا اجتماعيــا للفقــراء .. ومــن المعــروف أن الليبرالية ترفض الإقرار بالامتيازات الاجتماعية, فالامتياز هو مرادف الريع ولكن الدعم لايمكن التعامل معه كمرادف لريع, فالريع يــرتبط

(١٦) قد يكون من الأفضل ان تضم هذه المنظمات نشطاء من الفقراء حتي يكونوا شركاء في الدفاع عن قضاياهم.

بحقوق ملكية خاصة ولكن الدعم الذي يحصل عليه الفقراء لايــرتبط بمثل هذه الحقوق.

الدعم ليس كل مسئوليات الدولة في مكافحة الفقر .. فــلا تــستطيع دولة ان تدعي أنها تكافح الفقر لانها – فقط– تقــدم الــدعم والإعانــات للفقراء .. ولاتكف عن تذكيرهم بذلك يوميا, ولكن للدولة – وفي إطــار الليبرالية الاجتماعية – مسئوليات أخري, فالليبرالية الاجتماعية معاديــة بطبيعتها للاحتكارات .. فهي تدفع الي إفلاس صغار المنتجين وخروجهم من دورة النشاط الإنتاجي ومن ثم تقليص السوق وعــدم انتظــام تــدفق الدخل.. كما تدفع أيضا الي ارتفاع الأسعار لتتجاوز أســعار المنافــسة العادلة ولتتأكل –تباعا– القوة الشرائية للأفراد .. وكلها روافد تتعمق بها ظاهرة الفقر، وبالمنطق الاقتصادي ..فان الاحتكارات تقود الي مضاعفة تركيز الثروة , وبالحساب الاقتصادي .. فان تركز الثــروة بنــسبة ١% يقود الي تعميق ظاهرة الفقر بنسبة ١,٧% , ومن ثم.. فهناك مــسئولية للدولة في سن قوانين الحد من الاحتكار وتفعيل تنفيذه .. وهناك مسئولية للمجتمع المدني في مناقشة هذه القوانين والتأكد مــن جــديتها ومراقبــة تنفيذها ومسئولية الدولة ومسئولية المجتمع المدني تلزم بهمــا الليبراليــة الاجتماعية.

ولان الليبرالية تنحاز الي علاقات السوق ولكنها في نفــس الوقــت ترفض التهميش الاجتماعي, فان السوق ينبغي ان يتحول الي بؤرة جذب اجتماعي لا الي بؤرة طرد اجتماعي [١٧], ولذلك فإنني اجد نفسي أكثر انحيازا الي طرح نموذج "منافسة البقاء" واقصد به ..نموذج يكرس أليــا المنافسة للكشف عن أداء المشروعات الاقتصادية , ولكنه لايتسرع فــي

(١٧) إحدى الأفكار الأساسية في الليبرالية الاجتماعية تلتصق بتوسيع رقعة السوق.

إصدار أحكام نهائية بإفلاس المشروعات الأقل كفاءة.. بل يمنحها فرصة ثانية من خلال مؤسسات تضطلع بمهمة التدخل لتصحيح الأوضاع وتفعيل الكفاءة , وبين قوسين فإنني استدرك ..ان منافسة البقاء لاتعني ان السوق يفقد ديناميكيتة .. فهي لاتعطي حقا سرمديا للبقاء بدون كفاءة .. ولكنها تعطي فرصة ثانية فقط , ولكن كل ذلك سوف يقتضي قوانين منظمة من الدولة وسوف يقتضي أيضا مرونة استجابة من المشروعات والمسئولين عنها.

تأجيل الخروج من السوق .. قد يساعد على الحد من تعميق ظاهرة الفقر دون الإخلال بعلاقات السوق , وفي نفس الوقت .. فان منافسة البقاء تؤمن بديمقراطية الإنتاج حيث تتعايش كل أنماط الإنتاج وتتمتع بالمساواة أمام حق البقاء .. أنماط مثل صناعات التكنولوجيا الطليعية والصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والورش الحرفية , وهنا يبقي للدولة ليبراليا دورها في التنظيم القانوني .. دورها في منح صفه الكيان القانوني[١٨] للأنماط الأضعف مثل الورش الحرفية، وهو كيان يساعدها على الدفاع عن حقوقها وعلي التعامل مع المؤسسات المالية .. فعلاقات السوق ليست مجرد علاقات مبادلة وفقا لموازين قوي.. ولكنها علاقات مبادلة في أطار قانوني , والتنظيم القانوني أيضا يسمح- على سبيل المثال- لمحلات البقالة أن تحتمل المنافسة مع محلات السوبر ماركت .. إذا ألزمت الدولة محلات السوبر ماركت بإغلاق أبوابها في توقيت مبكر نسبيا, بينما – وبإجازة السماح- ترخص لمحلات البقالة الصغيرة بفتح أبوابها حتي ساعات متاخرة من الليل، وفي الحاصل.. فإن هذه المنافسة قد تساعد على الإمساك بالوسيلة الأكثر فعالية في مكافحة الفقر وهي

(١٨) الكيان القانوني لايقل أهمية عن البنية الأساسية .. اذ يستحيل إدارة العلاقات الاقتصادية بدونهما .

تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الحقيقي وعبر فترات زمنية متصلة وزيادة الدخول الحقيقية للفقراء بنفس المعدلات.

ويبقي للمجتمع المدني دوراً في ذلك كله من خلال مؤسساته ومنظماته[١٩]، ويبقي له دوراً آخر .. أراه وفي تقديري من أسلحة الإستراتيجية الهجومية لليبرالية الاجتماعية, وهو دوره في التأكيد على أن حقوق الكفاءة هي جزء من حقوق المواطنة , فنحن قد نحارب الفقر بكل الوسائل السابقة , ولكن تبقي وسيلة أخرى لمحاربته وهي الدفاع عن حقوق كفاءة أبناء الفقراء والتي تتيح لهم الصعود على سلم الحراك الاجتماعي وبالتالي التحرر من الفقر, فليبراليا .. ينبغي أن يستشعر الفقراء ان الفقر ليس قدرا حتميا لهم ولأبنائهم , وليبراليا أيضا إذا كان الفرد الحر هو الفرد القادر على تنمية نفسه والتعبير عن قدراته عند حدودها القصوى , فان حرمانه – لأنه ينتمي إلى أسرة فقيرة – من حقه في تولي المواقع التي تؤهله لها كفاءته، لايعود اعتداءا فقط على حقوق المواطنة ولكن اعتداء – كذا– على فكرة الحرية ذاتها ، وعلى المجتمع المدني بمؤسساته ومنظماته أن ينشط لرد الاعتداء, وبقدر ما يكون نشطا .. بقدر مايكون فاعلا في مكافحة الفقر وفي تحرير أبناء الفقراء من قيوده التزاما بحقوق الكفاءة[٢٠].

---

(١٩) يمكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تلعب – علي سبيل المثال – دور الضامن للفقراء امام المؤسسات المالية تسهيلا لحصولهم على قروض لإقامة مشروعات خاصة بهم.

(٢٠) تحتفظ الذاكرة المصرية بيوم استقر فيه – انتحارا – احد الشباب المصريين في قاع النيل, وكان شابا ينتمي الي عائلة فقيرة ولكنه استطاع ان يواصل تعليمه متفوقا ونجح في اختبار احدي الوظائف العامة المرموقة ولكنه للأسف لم يحصل على الوظيفة لانه غير لائق اجتماعيا بسبب انتماؤه الي أسرة فقيرة .. ولانه فقد حريته وفقد مواطنته .. فلقد قرر الانتحار.

الليبرالية الاجتماعية تناهض الفقر.. وتناهض التهميش الاجتماعي , وهى – ايضا– تناهض الفساد المؤسسي والبيروقراطية المترهلة ولا تستطيع ان تتصالح معهما.

ثالثاً – الفساد المؤسسي والبيروقراطية المترهلة: المناوئة الليبرالية

الليبرالية الاجتماعية تناهض الفساد المؤسسي ليس – فقط– لاعتبارات اقتصادية تقول ان الفساد المؤسسي يتكفل وحده بهبوط معدل نمو الناتج المحلي بحوالي ١% عن المعدل المتوقع , وبالتالي فهو احد أسباب الفقر والتهميش الاجتماعي .. فكلما ازداد معدل النمو .. كلما انخفضت نسبة الفقر وازدادت رقعة الطبقة الوسطي وتقلصت مساحات التهميش الاجتماعي, ولكن تناهضه – أيضاً – لاعتبارات تخص المفهوم الليبرالي ذاته في علاقته مع الدولة .. فالليبرالية – وكما سبق القول– تمنح قضية سيادة الدولة أهمية خاصة , فهذه السيادة هي حالة قانونية خاصة ترخص للدولة وحدها ان تحدد اختصاصاتها .. وهو تفرد لايقبل بالقسمة, ولكن الفساد المؤسسي يطلب لنفسه سيادة خارج شرعية الدولة , ومن ثم .. فان الدولة عندما تهادن الفساد .. فانها تقبل ان تقاسمه سيادتها .. وهو أمر مرفوض ليبراليا , واستطرد – اتصالا – بملاحظتين:

١–لقد برهنت – قبلاً – على ان الليبرالية قادرة على الجمع بين الدولة والمجتمع المدني في علاقة تعايش لاتناقض فيها , فالمجتمع المدني هو الحارس على سيادة الدولة والدولة هي الحارس على فكرة الحرية.

٢-ولكن عندما تقبل الدولة بتقاسم سيادتها مع الفساد المؤسسي , او تقوم بنقل اختصاصها السيادي الي السلطة التنفيذية .. كما حدث في الكثير من الدول الشمولية ذات البيروقراطية المترهلة , فـــان التعـــايش – عندئذ- بين الدولة والمجتمع المدني يبدو مستحيلا, فلن يكون للدولـــة سيادة يحرسها المجتمع المدني, ولن تعود هناك "حريـــة " تحرســـها الدولة.

ان موقف الليبرالية المناوئ للفساد .. يلحق بـــه ايـــضا موقفهـــا المناوئ للبيروقراطية المترهلة, والموقف الأخير في حاجة الـــي نقطـــة مراجعة.. فلكل دولة جهازها البيروقراطـــي / الإداري وهـــذا طبيعـــي ومنطقي.. وليس صحيحا بالمرة ما يردده البعض من ان الليبرالية ترغب في إحالة كل موظفي الجهاز الإداري للدولة .. إلى التقاعد, ولكـــن مـــا ترفضه الليبرالية الاجتماعية ان تتحول بيروقراطية الدولة الـــي مجـــرد سلطة يتنازع مناصبها البعض بحثا عن مصالحهم الشخصية .. وهو احد أشكال الفساد, وان تتحول هذه المناصب الي مناصب ريعيه تحصل فيها القيادات البيروقراطية العليا على مكافآت مفتوحة وعلـــى غيرهـــا مـــن الامتيازات دون عمل يبرر ويزكي , ولعلي استعير هنا ما قاله الـــرئيس الأمريكي كلينتون في حملته الانتخابية عام ١٩٩٢ وهو ينقـــد أوضـــاع الدولة الأمريكية قائلا "ان كبار رجال الإدارة الأمريكيين يدفعون لأنفسهم مرتبات تزيد بأكثر من مائة ضعف على ما يحصل عليه مرؤوسيهم من العمال والموظفين " [٢١] ولنكن صرحاء .. فعنـــدما تتحـــول المؤســـسة البيروقراطية الي سلطة لتوليد الريع .. فانه يصعب علينا ان نتحدث عن موظف فاسد ولكن ينبغي علينا ان نتحدث عن مؤسسة فاسدة.

(21) CLINTON, N., How We Can All Change America, Times Books, Division of Random House, 1992.

ومرة أخرى.. فان الليبرالية ليست ضد البيروقراطية كجهاز إداري , ولكنها تنحاز الي ما يصفه QUERMONE [22] بإدارة المهمة , أي ان يكون الجهاز الإداري واعيا لمهام للانجاز .. وليس مشغولا بامتيازات للاقتناص , وعندئذ لن تعود ميزانية المؤسسة البيروقراطية .. مجرد ميزانيات لتوزيع المكافآت والامتيازات من أعلي إلي أسفل .. ففي ظل ميزانيات التوزيع التي تخصم من بنود الإنفاق الضروري للتشغيل مثل الصيانة والإحلال ورأس المال العامل , فان المؤسسات تفقد حوالي ٤٧% من كفاءة أدائها (١٣% لأعطال التشغيل +٣٣% لتدني الكفاءة +١% لتداعيات الطوارئ), ولكن الليبرالية تبدو أكثر انحيازا لميزانيات التشغيل وتعتبر ان احتياجات التشغيل هي خط احمر لا يقبل بالمساس.

ولعلي أضيف .. ان ميزانيات التشغيل والتي لا تنحاز اليها البيروقراطيات المترهلة ولكن تنحاز اليها الليبرالية الاجتماعية تساعد كثيرا على "حوكمة" إدارة الدولة وإدارة المؤسسات .. لتخلق نوعا من الثقة لدى المواطن وتحيله من خانة السلبية الى خانة الايجابية, واحتكاما الي الشواهد الميدانية .. فلقد شهدت الكثير من المؤسسات التي تمت إدارتها بميزانيات التوزيع نوعا من الإضراب الصامت الذي قام به العاملون فيها.. وهو شكل من إشكال الاحتجاج السلبي والذي يقود في نهاية المطاف الي تطبيع السلوك الفردي بالسلبية وعدم المبالاة[٢٣] فبعض العاملين عمد الي تعويق العمل .. وبعض أخر توقف عمليا عن أداء عمله وان استمر شكليا في أدائه .. وبعض ثالث مارس عمله ولكن بدون

(22) QUERMONE,S.,Les Regimes Politiques Occidentaux, Seuil, Paris,1986.

(٢٣) علي عكس الاحتجاج الايجابي بالاضراب المعلن والمنظم .. اذ يعبر عن وعي الافراد بحقوق لهم وبشجاعة مسئولة في الدفاع عنها .. وبدعوة ديمقراطية للاخرين لكي يشاركوهم الحوار حولها, والوعي والشجاعة والحوار هم مفردات تصيغ السلوك الفردي في جملة ايجابية.

جدية كافية تقتضيها الإجادة المطلوبة , وبالتبعية .. انتقلت عدوى الإحباط والسلبية الى الأفراد المتعاملين مع هذه المؤسسات .. عندما اكتشفوا ان التعامل معها يتطلب إنفاق الوقت في القيام بمبادرات سلبية عبر أبوابها الخلفية .. فأبوابها الرئيسية المغلقة بميزانيات التوزيع لاتسمح لهم بالقيام بمبادرات ايجابية(٢٤).

الليبرالية –اذن –تريد إدارة شفافة للدولة وللمؤسسات .. حتي تمتد أمام الأفراد الفرص للقيام بمبادرات ايجابية وخلاقة, وهذا يقودنا – تباعا– الي الحديث عن الفرد ومبادراته , فهناك خطأ شاع عن الليبرالية وعلاقتها بالفرد, والخطأ تردد على لسان البعض وفي كتاباتهم عندما أعادوا صياغة العلاقة بمقولة .. ان الليبرالية تدعو الفرد الي التحرر من أي التزام (٢٥).

رابعاً– الفرد المسئول : قيمة ليبرالية

سوف أتوقف – ابتداء – أمام الخطأ الذي شاع عن دعوة الليبرالية للفرد بالتحرر من أي التزام , وفي ظني .. ان هذا الخطأ يعود بالتباساته

---

(٢٤) هناك مثال بسيط لهذه المفارقة , ففي احدي الدول النامية .. عرفت جامعاتها ميزانيات التوزيع والتي كانت تهتم بالمكافآت التي تحصل عليها القيادات الجامعية باكثر مما تهتم بالتجهيزات العلمية في المعامل , ورغم ان القانون في هذه الدولة كان يعطي الحق للباحثين في الجامعة في الحصول على المواد الضرورية لبحوثهم .. فان ميزانيات التوزيع حالت دون ذلك , لينتهي الأمر الي حصول البعض على هذه المواد وبمبادرات سلبية استغرقت وقته في طرق الأبواب المغلقة ولم تترك له زمنا للقيام بمبادرات ايجابية في مطالعة المراجع العلمية وإدارة المناقشات العلمية إثراءاً لبحوثهم, والبعض الأخر الذي انفق وقته في هذه المبادرات الايجابية بات عاجزا عن الحصول على المواد الضرورية لبحوثه فلم يسعفه الوقت في طرق البواب الخلفية, وهكذا .. كان الحاصل هو خسارة الجميع , والليبرالية الاجتماعية لاتقبل بان يخسر الجميع.. ولكنها ترغب في ان يربح الجميع.

(٢٥) لقد رادفت هذه الكتابات – هكذا – بين الليبرالية والفوضوية والعبثية , وهو ترادف .. لااظن ان أصحابها يستطيعون الدفاع عنه.

الي عدم الفهم الدقيق لمقولة هوبز في تعريفه للحرية.. بانها تعني غياب العوائق الخارجية للحركة وهو ماينطبق -كما جاء في مقولتــه- علــى الكائنات غير العاقلة والساكنة وعلى الكائنات العاقلة.. ســواء بــسواء , ولقد ذهب البعض في تفسير مقولة هوبز الي ان الفــرد يفعــل مايريــد كالحيوان تماما.. ولان الحيوان بطبيعته يسلك غريزيــا وبــدون التــزام أخلاقي.. فان الفرد أيضا مدعو -ليبراليا- الى تبنــى نفــس الــسلوك الفردي الغريزي، واظن انه تفسير مجحف ولم يتعمق كثيرا ما قاله هوبز و ما قصده, فهو -في مقولته – لم يكن يتحدث عن خيار السلوك ولكــن عن قانون الحركة , فالموجودات الساكنة ليس لها خيــار ســلوكي فــي حركتها .. ولكنها محكومة بقانون حركة .. كقانون الجاذبيــة وغيــره, وعلى سبيل المثال.. فعندما يسقط الحجر.. فإن حركته تبقي حرة طالمــا ظل قانون الجاذبية فاعلا ولم يعترضه مانع يصادر مفعوله , وهــذا مــا قصده هوبز .. وهذا ماينطبق على الفرد أيضا.

فالفرد الحر – وكما سبق التعريف به – هو الفرد الذي يسعى إلى تنمية قدراته، ومن ثم .. فإن تنمية القدرة هي قانون الحركة للفرد الحــر في السياق الليبرالي الاجتماعي، والحرية – بالتالي – تعني الا يجد الفرد عوائق تعترض طريق تنميته لقدراته، وقانون الحركة – هكذا – لايترك مجالاً لحديث عن فرد عبثي ولا أخلاقي.. ولكنه يتصل بحديث عن فرد مسئول وملتزم، إنه:

١- الفرد المسئول أمام نفسه.. بالتزامه بتنمية قدراته، والفرد المسئول أمام مجتمعه.. بالتزامه باستثمار الفرصة التي منحها له المجتمــع لتنمية قدراته.

٢- الفرد القادر على تأجيل بعض رغباته والقبول بتمرحلها.

٣- الفرد الراغب في الانتماء الي مؤسسات المجتمع المدني, ومن ثم .. فان جزءا من وقت فراغه يكرسه للعمل العام بدلا من تكريسه كله لاستهلاك الخدمات الثقافية والترفيهية بغرض المتعة الشخصية.

المسئولية – إذن- هى عنوان الليبرالية الاجتماعية في علاقتها مع الفرد، ولأن المسئولية هي قيمة أخلاقية في حد ذاتها .. فإن الليبرالية لاتعفي الفرد من الالتزام الأخلاقي ولكنها تدعوه اليه احتكاما الي ضميره .. فالحرية لاتكتمل الا بحرية الضمير الفردي.

هذا الفرد – المسئول هو الذي تناشد الليبرالية مبادرته , والمبادرة الفردية ليست مجرد مشروع اقتصادي يبادر فيه المرء ويتحمل مسئوليته, ولكنها تشمل ماهو اكثر.. تشمل كل فكرة يطرحها الفرد في مجال عمل أو في مداولة حوار.. وتشمل كل جهد يبذله الفرد لتفعيل قدراته ومواهبه.. وتشمل كل مبادأة يسبق اليها تطوعا .....الخ, وعندما أتأمل مفهوم "المبادرة الفردية" فانه ينسحب بي الى ماهو أبعد.. ينسحب بي إلي المداخلة الليبرالية التالية:

١-في الفكرة الليبرالية .. فنحن متساوون أمام القانون وكلنا ينبغي ان نعترف بذلك.

٢-ولكننا وبخصائص التكوين كأفراد .. لسنا متماثلون في قدراتنا ومواهبنا , كما اننا لسنا متساوون فيها, ويبقي علينا- عندئذ- ان نعترف ايضا بذلك .

٣-اعترافنا بتفاوت قدراتنا ومواهبنا , قد يسلم أفراداً الي الإذعان للفرد الاكثر تميزا بقدراته ومواهبه .. او قد يسلمهم إلى كراهيته,

وفي الحالتين فالموقف غير مقبول ليبراليا.. الإذعان للأخر لتميزه او كراهية الأخر لتميزه.

٤-وبالتالي .. فهناك إشكالية ليبرالية لابد من حلها , ويأتي الحل من خلال المبادرة الفردية.. فعندما يستشعر الفرد ان له الحق والحرية في القيام بمبادرات فردية وان هذه المبادرات سوف تمنحه نوعا من الرضي الذاتي والتقدير الاجتماعي فانه في هذه الحالة لن يجد نفسه مضطرا للاذعان لآخر أو كراهيته.. اعترافاً بتميزه.

واذا أردت ان الخص هذه المداخلة .. فانني ألخصها هكذا: ان الليبرالية الاجتماعية .. عندما تدفع في اتجاه تنشيط المبادرات الفردية .. فهي تحيل الفروق بين القدرات والمواهب الي موضوع للمنافسة وتحيدها كموضوع للصراع ..والإحالة والتحييد هما اكثر تأمينا لاستقرار المجتمع وأكثر ضمانا لتطوره [٢٦].

هذا الفرد – المسئول ومبادراته هو احدي الخمائر الفاعلة للامركزية وواحد من أهم مرتكزاتها , واللامركزية هي جزء لايتجزا من المفهوم الليبرالي, ولكن فهم مدلولها ليبراليا يستدعي الوعي بأصولها تاريخيا, فلقد ارتبطت اللامركزية بمناطق الحكم الذاتي تحت ضغط المخاوف من الانفصال عن الدولة[٢٧], ولان الليبرالية الاجتماعية ترفض التهميش الاجتماعي وتحذر منه .. فان اللامركزية لديها ترتبط بالتخوف من الانفصال الاجتماعي عن المجتمع المدني, وتخوفها يدعوها الي تنمية قدرات اكثر الفئات ضعفا والي تنمية المدن وإطلاق المبادرات الخلاقة

---

(٢٦) لان تكلفة المنافسة اقل من تكلفة الصراع , فان المجتمع الليبرالي – الاجتماعي يمكن له ان يوظف فرق التكلفة كاستثمار للتطور .

(٢٧) كحالة سيسيل في ايطاليا .

فيها والي إطلاق حرية التعبير للثقافات المحلية.. وبمعنى أخر الي تبنـــي "إستراتيجية التنمية حيث نحن", فمن حق وواجب البشر أينما تواجدوا في مكان ما .. ان يسعوا الي تنمية هذا المكان , وبهذا المعني.. فانه لايمكن تحقيق اللامركزية الا بفرد مسئول لايتردد – مع غيـــره – فـــي القيـــام بالمبادرات , وإحداها .. الدفاع – مع غيره– عن حق المكان الذي يعيش فيه.. في التنمية وعدم التهميش.

وهذا الفرد المسئول – ايضا –هو رهان الليبرالية الاجتماعية فـــي المستقبل, فالليبرالية الاجتماعية لاتفترض انتفاء اللا يقين فـــي مـــستقبل التاريخ.. لانها لاتفارق وعيها الليبرالي الذي يتعامل مع الأزمة كظاهرة بنيوية في التاريخ.. وفي مستقبله, ولذلك فهي لاتلقي بكـــل ثقلهـــا علـــى الذكاء الاصطناعي فهو وحده لايقدر على الاستقراء المـــستقبلي, فهـــذا الذكاء الاصطناعي وعلى حد تعبير BONNET لايملك القـــدرة علـــى الفرز بين المعلومات الأهم والمعلومات الهامة والمعلومات غير الهامـــة, ولا يمكن تصور حلا نهائيا لهذه المشكلة في المستقبل [٢٨], ولذلك فـــإن الليبرالية الاجتماعية تراهن علي تنمية الذكاء الإنساني والـــذي لايمكـــن تنميته في غياب الفرد المسئول.. فهو قيمة ليبرالية .

كل أطروحات الليبرالية الاجتماعية يمكن إعادة ترجمتها سياســـيا في عنوان رئيسي وهو .. ان الصالح العام هو شان خاص لكـــل فـــرد, وهذا هو العنوان الذي سوف ينتظم تحته حديثنا عن الموضوع الـــسياسي في الليبرالية.

(28) BONNET,T,A.,L'Intelligence Artificielle:Promesse et Realites, Inter.Edition, Paris, 1984.

خامساً – الخيارات السياسية الليبرالية : ديموقراطية المشاركة

بادئ ذي بدء .. فان الليبرالية – سياسيا– تنتصر للديمقراطية التعددية ولاتنتصر لغيرها.. وتنتصر لانتخابات حرة ونزيهة ولاتنتصر لغيرها , وفيما وراء ذلك .. فان الليبرالية الاجتماعية تستطرد الي التداعي التالي:

١–بما أن الصالح العام هو شأن خاص لكل فرد .

٢–واذا كانت الديمقراطية قد ارتبطت تاريخيا بمنح حقوق للأفراد لحماية مصالحهم الخاصة, واذا كان الصالح العام قد بات شأنا خاصا لكل فرد, فان الديمقراطية لابد وان تمنح الأفراد حقوقا للدفاع عن الصالح العام.

٣–وبالتالي.. فإن العمل السياسي لاينبغي أن يبقي محصورا في الأحزاب السياسية فقط, ولكن ينبغي أن تمارسه أيضا منظمات المجتمع المدني, مع فارق نوعي في الأداء .. فالعمل السياسي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني لايستهدف – على عكس الأحزاب – الوصول الي السلطة , ولكنه يستهدف – فقط– الدفاع عن الصالح العام.

٤–وعندئذ – وبالتبعية – فان ارتفاع نسبة حضور الناخبين أمام صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم .. هو احد الأهداف السياسية لليبرالية الاجتماعية , فهى – وفاءا لنفسها – تنحاز الي السوق السياسي الموسع , ولذلك فهي تؤمن بأنه عندما تتضاءل نسبة حضور الناخبين .. فان كل الأحزاب السياسية خاسرة.. بغض النظر عن نتيجة التصويت.

السوق السياسي الموسع, لايعني –فقط– ارتفاع نسبة حضور الناخبين , ولكنه يعني ايضا حرية تكوين الأحزاب .. طالما ان مبادئها لاتتعارض مع المبادئ الأساسية للدستور ولاتنتهك حقوق المواطنة, كما يعني ايضا عدم تهميش الأقليات السياسية وحرمانها من حقوقها السياسية , ولااعني بالاقلية السياسية .. اقلية برلمانية او حزب قام الناخبون بتهميشه في انتخابات برلمانية , ولكنني اعني اقلية تحمل رؤي – لم تعززها اغلبية الراي العام بعد – لتطوير الحياة السياسية ديمقراطيا.

في هذا السوق السياسي الموسع .. لا تعود الاحزاب السياسية – هكذا– احزاب طبقية او احزاب ايدلوجية ولكنها احزاب "رأي عام", وبالتالي .. فهي مدعوة دائما الي مراجعة ثوابتها التاريخية والايدلوجية , فالمراجعة مطلوبة ليبراليا.. لانها احد اشكال الاحياء السياسي والتي تتجدد بها دوره حياة الاحزاب, والاحزاب التي تتردد في المراجعة تحكم على نفسها بالموات السياسي.

وكل ذلك يعني الانتصار –ليبراليا– لديمقراطية المشاركة او مايمكن وصفه بديمقراطية الوقت الحقيقي , فاتخاذ القرار السياسي ومناقشته والحكم عليه قبولا او رفضا يتم تقريباً– وفي ظل ثورة الاتصالات – في توقيت واحد, وعندئذ .. فان القرار لا ينبغي ان يحصن نفسه فقط بالشرعية ولكن أيضا بالمشروعية, وبينما تظل شرعية القرار معلقة بمدى التزامه بالحركة خلال القنوات الرسمية, تبدو مشروعيته معلقة بمدى مايحظى به من تأييد لدى الرأي العام .. أي بديمقراطية المشاركة.

ديمقراطية المشاركة ليست نفيا لديمقراطية الاقتراع العام او لديمقراطية التمثيل النيابي .. وليست بديلا لهما , ولكنها تعاود التأكيد

على ما قاله DUVERGER "ان الأزمة تبدأ عندما لاتستجيب الأغلبية في البرلمان , لرغبات التغيير لدي الأغلبية في الشارع" [٢٩], وما قاله في ضوء الطرح الليبرالي – الاجتماعي يستوقفنا ببعض التعليقات :

١- انه من الخطأ تجاهل الرأي العام في القرارات السياسية , وان المقولة التي يرددها البعض .. بان الرأي العام ينبغي ان يكون خارج الاعتبار عند اتخاذ القرار السياسي .. هي مقولة وراء الزمن وليست أمامه.

٢- ان النخبة السياسية ينبغي ان تكون نخبة مفتوحة وليست نخبة مغلقة, نخبة تنفتح على الأفكار الجديدة وتضم رجالا يفكرون في الغد ويضعون المستقبل بندا في حسابات الحاضر وقادرون على إدارة حوار مع الرأي العام حول هذه الأفكار وبمصداقية المكاشفة بالحقائق[٣٠], وفي تقديري .. فان النخبة المغلقة تقود دائما الى أزمة سياسية كالتي تحدث عنها DUVERGER والي أزمات سياسية أخرى.

٣- أن برامج الأحزاب في الديمقراطيات الليبرالية تتسع بينها –نسبيا– مساحة الاتفاق , بينما تلحق بمساحة الاختلاف قضايا تتعلق بالحقوق المدنية والهوامش الاجتماعية , وهذا يعني أن العمل السياسي بات يجذب هوامش اجتماعية وأقليات تطالب بحقوقها المدنية , ليكتسب المدني بعداً سياسياً جديداً .. وتكتسب السياسة بعداً ليبرالياً جديداً.

---

(29) DUVERGER,M.,Echec en Roi,A.Michel,Paris, 1975.

(٣٠) كان للسياسي الفرنسي ميشيل روكار مقولة طالما رددها .. وطالما اعجبت بها, كان يقول .. علينا ان نعترف بالحقائق قبل ان ندفن تحتها .

هذه التعليقات تصب كروافد في السوق السياسي الموسع والذي تتسع معه دائرة الحوار بين كل الأطراف الفاعلة.. وهو حوار يتوالد ذاتياً وينبغي أن يتوالد ذاتياً.. فبدونه لايمكن تجاوز الأزمات السياسية – المدنية وبدونه تتعطل ديموقراطية المشاركة وتفقد حروف هجائها، ولكنه حوار ينبغي أن تتوافر له شروطاً .. مثل:

١- الإقرار بحق الحصول على المعلومات الصحيحة.. كحق أصيل من حقوق الفرد والمجتمع , فلايمكن إدارة حوار بمعلومات غير صحيحة ومضللة, فحجب المعلومات الصحيحة يعني عدم الاعتراف بسلطة الرأي العام , وفي نفس الوقت .. فهو ينحرف بالحوار عن أهدافه ويترك الجميع ومعهم ديمقراطية المشاركة عند نقطة الصفر.

٢- تطوير ثقافة "الخبرة" , وسوف أتوقف بمثال.. في لقاء بين مجلس الآباء لأحد المدارس وإدارة المدرسة وخبراء في النظم التعليمية .. وكان موضوع اللقاء هو تقييم العملية التعليمية في المدرسة , بدا ملحوظا أن الحوار بين الأطراف يعاني من فراغات الانقطاع , فالخبراء منهمكون في شرح نظريات التعليم وبعض الآباء – أو اغلبهم – لايملك رصيدا معرفيا في مجال النظريات التعليمية , واستمر اللقاء طويلا.. ولكنه لم ينتهي الي تقييم للعملية التعليمية او إلى أي مهام محددة يضطلع بها كل طرف, وماحدث في مجلس الآباء .. قد يتكرر في مجالس أخرى وحول موضوعات مغايرة يبدو فيها الرأي العام والمجتمع المدني والأفراد مدعوون الي حوار في إطار ديمقراطية المشاركة , كيف يتحاور الخبراء مع الأفراد غير المتخصصين؟ هذا واحد من أسئلة الليبرالية ..

وإجابتي ان ثقافة الخبرة ينبغي تطويرها في اتجاه تحويل مضمونها المعرفي الي حقائق ملموسة يدركها الآخرون, وفي اتجاه الاعتراف بأن للآخرين ملاحظات ينبغي الاهتمام بها .. وأسئلة ينبغي الإجابة عليها , بل وتشجيعهم على طرح مزيد من الأسئلة ودعوتهم الي المشاركة في الإجابة (٣١).

٣- تصويب التعامل مع "الميديا" في ظل ثورة الاتصالات , وتعدد القنوات الفضائية , فالإعلام الحر والمستقل هو هدف ليبرالي .. لا مساومة عليه ولا تنازل عنه, ولكن هناك مخاوف ليبرالية مشروعه من تحويل "الميديا" إلي أداة لنشر الثقافة الغوغائية, ولا أقصد بالثقافة الغوغائية.. الثقافة الشعبية, ولكنني أقصد الثقافة التي يسودها الانفعال ويتنحى فيها الوعي, فلا يمكن ادارة حوار في ظل ثقافة غوغائية .. لان الحوار بطبيعته هو عملية واعية وليس عملية انفعالية , فضلا عن أن انتشار الثقافة الغوغائية يحول بين المجتمع وبين حل أزماته الثقافية, وهكذا .. فان الليبرالية تطرح سؤالا آخر : كيف يمكن المزاوجة بين الفكر والميديا؟.

الإجابة وببساطة ان تفسح "الميديا" مساحات زمنية للمفكرين وفي متصل حوار .. حر ومباشر.. بينهم وبين الرأي العام , وهو حوار تتكشف أهميته عندما نراجع بعض المفاهيم .. فإذا قبلنا بان الثقافة هي

---

(٣١) سوف أعود هنا الي خبراتي الشخصية واتذكر انني عندما كنت طالبا في الكلية طرحت سؤالا علميا على احد اساتذتي , وكانت نصيحته ان احاول بنفسي الاجابة على السؤال.. والتقي به بعد ثلاثة أيام, وبالفعل فلقد ذهبت اليه في الموعد الذي حدده ومعي محاولتي في الإجابة.. واطلع على المحاولة وشكرني عليها, ثم ناقشني في إجابته على السؤال .. واكتشف ان محاولتي في الإجابة ساعدتني بالفعل على تفهم إجابته بعمق اكثر.

إجابات المجتمع على الأسئلة المطروحة في محيطه[٣٢], فـــان الفكـــر – وبالتعريف– ياتي عند قمة النشاط الثقافي .. فهو إجابة جديدة على سؤال قديم او إجابة جديدة على سؤال جديد, ولان الرأي العام – وفـــي إطـــار ديمقراطية المشاركة وفي ظل نمو المجتمع المدني ونمو السوق السياسي الموسع – سوف يطرح أسئلة جديدة وسوف يستدعي أســـئلة قديمـــة .. وسوف يطلب عليها جميعاً إجابات جديدة , فان حضور المفكـــرين فـــي "الميديا" واتصال الحوار بينهم وبين الرأي العام سوف يمثل وبإجابـــاتهم الجديدة.. إثراءً لفعالية الليبرالية الاجتماعية , عبر الأبعاد التالية:

١–سوف يمثل – سياسيا– تعزيزاً لسلطة الرأي العـــام فـــي المعادلـــة السياسية, لانه سوف يسمح بخلق وعي حر يحول بين الـــرأي العـــام وبين الوقوع في اسر الثقافة الغوغائية [٣٣].

٢–سوف يمثل – منهجيا– نقله نوعية في تعريف مفهوم السياسة ذاتـــه, ففي زمن مضي كان تعريفها هو "فن الممكن " ولكن في زمن قـــادم فإنني أكثراً انحيازا إلى تعريفها بأنها فن إدارة التطور, وهو تعريـــف يحمل الروح الليبرالية ويعبر عنها , فالتطور هو هدف استراتيجي – ليبراليا– للأفراد والمجتمعات[٣٤].

---

(٣٢) العادات والتقاليد واللغة ..... الخ , هي في النهاية اجابات على اسئلة .

(٣٣) الثقافة الغوغائية قد تاخذ الرأي العام الي تأييد سياسات لاعقلانية , ليعطل الرأي العام – هكذا وبنفسه– اختصاصاته الرقابية , فكيف يراقب المرء ماهو غير عقلاني.

(٣٤) لااريد ان استطرد كثيرا في الفروق النوعية بين فن الممكن وفن ادارة التطور, ولكن ساختزل إجمـــالا الفروق في مضاهاة الخيار ، ففي فن الممكن .. فان القرار السياسي يختار افضل الخيـــارات المتاحـــة بافتراض تماثل تكلفتها, ولكن في فن ادارة التطور فان القرار السياسي ينحاز الي الخيار الـــذي يمكـــن تطويره مستقبلا نحو أوضاع افضل .. شريطة ان تكون تكلفته محتملة, واذا استعرنا منطق الاستثمار .. فان فن الممكن يبدو – وبالاحالة– وكانه الرغبة في تحقيق اقصى عائد في المـــدي القـــصير، وعلـــى العكس .. فان فن ادارة التطور يبدو – وفي المقابل – وكانه الرغبة في تحقيق عائد اكبر فـــي المـــدي الطويل حتي واذا اقتضي الامر القبول بعائد أقل في المدي القصير.

٣-سوف يمثل – اجتماعيا- احد ضمانات وحدة النسيج الاجتماعي- الثقافي للمجتمع , تجنبا لبروز ظاهرة الهوامش الثقافية الانفصالية وتحوصلها في بؤرة مغلقة.

وهذا البعد الأخير يأخذني الي مداخلة لاحقة, فالليبرالية الاجتماعية ولأنها ليست أيدلوجية مغلقة على نفسها.. فانها تعترف بحقائق المجتمعات المعاصرة وتسعي الي التعامل معها, وإحدى هذه الحقائق هي نمو الوعي الثقافي الذاتي لدي الأقليات العرقية والدينية، والليبرالية الاجتماعية – وفاءا لمبادئها – تقر بحقوق الاقليات في التعبير, ولكنها – ووفاءا لمبادئها ايضا – لاترغب في انسلاخ الأقليات عن مجتمعاتها في هوامش انفصالية , وبالتالي.. فنحن أمام تعددية ثقافية سوف تعرفها – بالضرورة- المجتمعات المعاصرة, وهي تعددية تختزن احتمالين:

١-انها تعددية تحيل الي كل ثقافة مسئولية حل مشاكلها.. وفي هذه الحالة فان الأقليات سوف تتحول الي هوامش ثقافية انفصالية.

٢-انها تعددية تحيل الي المجتمع بأسره مسئولية حل مشاكل الثقافات داخلة ..وفي هذه الحالة فإن الأقليات سوف تتحول الي مكونات ثقافية اندماجية.

ولان نمو الوعي الثقافي الذاتي لدي الأقليات ..سوف يعمد بالضرورة الي طرح أسئلة جديدة طلبا لإجابات جديدة.. واستدعاء أسئلة قديمة تطلب هي الأخرى إجابات جديدة, ولان الإجابات الجديدة هي مسئولية الفكر.. فان عجز الفكر عن تقديم هذه الإجابات او اعتراض طريق الاتصال بين المفكرين والرأي العام بحوائل مانعة.. سوف يقودا

بالضرورة الي تحول الأقليات الي هوامش ثقافية انفصالية في بؤر مغلقة وتزداد انغلاقا , والعكس يبقى دائما صحيحا.. وهو الصحيح الذي تنشده الليبرالية الاجتماعية وتسعى من اجله, فهناك أزمة أقليات وبالتالي أزمة مجتمع.. طالما هناك أزمة فكر وطالما ان المفكرين مستبعدين من دائرة الاتصال المباشر مع الرأي العام.

وبعد.. فإنني أعتقد أن المفاهيم التي طرحتها لليبرالية الاجتماعية تبدو مقبولة – من حيث المبدأ – في المجتمع المصري، وأعتقد أن الحديث عنها سوف يساعد على بناء جسر للثقة يمتد بين الليبرالية والناس، ولكنني أعتقد – أيضاً – أن هذا الجسر في حاجة إلى دليل حركة إستشرافاً لمستقبل الليبرالية في مصر.

الفصل الثالث

مستقبل الليبرالية في مصر: دليل الحركة وبناء الثقة

دليل الحركة نحو مستقبل الليبرالية في مصر في حاجة الي مقدمات ومراجعات وأفكار جديدة .....الخ, دليل سوف يأخذنا الي افتتاحيته .. اطرادا الي خيارات تتعلق بأولوية السبق, ثم يمتد الي الخطاب الإعلامي الليبرالي بمفرداته المقترحة.. انتظاما الي قراءه جديدة لإشكالية الإسلام- الليبرالية.

اولا- ثقة الناس في أنفسهم: افتتاحية الدليل

افتتاحية دليل الحركة على الطريق نحو بناء الثقة في الليبرالية تتعلق – في تقديري – باستعادة الناس لثقتهم بأنفسهم, ولان الشعوب تستعيد ثقتها بنفسها عندما يتولد لديها إحساس بانها قادرة على التغيير وانها فاعلة في انجازه , فان الخيار الديمقراطي والذي يدعو الناس الي ممارسة حقهم في التصويت في انتخابات حرة نزيهة.. هو العنوان الرئيسي في الافتتاحية.

هذا الخيار الديمقراطي سوف يعيد الثقة الى الناس بأنفسهم , وبدورهم سوف يحافظون عليه.. لانه سلاحهم للتغيير , وهو –في نفس الوقت- الخيار الذي سوف ينهي دوره في التاريخ المصري وسوف تبدأ معه دوره جديدة , سوف ينهي دوره "التوكيل وعدم المساءلة" التي عرفتها دولة محمد علي وعلى مدى قرنين من الزمان [٣٥], لتبدأ دوره "التفويض والمساءلة" في ظل دولة جديدة.. دولة مدنية وديمقراطية , انها الدولة التي ينبغي ان تحتل موقعها في أولويات الأجندة الليبرالية .. فهي

(٣٥) انها الدورة التي عرضنا لها في الفصل الأول للكتاب.

من ناحية تمنح الناس أملا في المستقبل وهدفا واعيا لـــه, ومـــن ناحيـــة أخرى .. فإنها تحررهم من اسر الوعي المزيف والذي يسلمهم لفرضـــية خاطئة بان الليبرالية تدعو الي نفي الدولة [٣٦], او –علي الأقـــل– إلـــي تغييب حضورها.

دوره "التفويض والمساءلة" سوف تضاعف من ثقة الناس بأنفـــسهم وسوف تعمق – أيضا– من ثقتهم في الليبرالية, خاصة عندما يستقر فـــي وعيهم ان الليبرالية تدعو إلي تقييد "السلطة التنفيذية "والي بنـــاء دولـــة القانون التي لاتفرط في التزاماتها الاجتماعيـــة , فالليبراليـــة لاتـــدعو – وبمثال الإسقاط– إلي إلغاء إشارات المرور علـــى الطريـــق .. ولكنهـــا ترفض وجود عسكري مرور فاسد يغري قادة السيارات بعـــدم احتـــرام الإشارة في مقابل مبلغ من المال , كما ترفض أن يتصور بعـــض قـــادة السيارات انهم فوق القانون بامتياز اجتماعي يبرر لهـــم عـــدم احتـــرام الإشارات وعدم احترام المشاة.

دولة القانون تعني الكثير بالنسبة للمصريين .. فعلي مدي قـــرنين من الزمن وهما العمر التاريخي لدولـــة محمـــد علـــي .. لـــم يعـــرف المصريون دستورا قام بالفصل بين السلطات الثلاثة (التنفيذية والتشريعية والقضائية).. وبقدر ما أعتز المصريون دائما بقضائهم.. بقدر ماعـــانوا من كيفية الوصول اليه .. خاصة اذا كانت شكواهم من جراء ضرر وقع عليهم من تعسف السلطة التنفيذية , ولسوف تكون الليبرالية في صـــحبة الناس وعلي طريق بناء الثقة , عندما تعلن أن طريق الناس إلى قـــضاء

---

(٣٦) الفصل الثاني للكتاب تضمن حيثيات الفرضية المعاكسة والتي تدلل على انه لايوجد تناقض جدلي بـــين الليبرالية والدولة, بل ان الدولة القومية – بمفهومها الحديث– جاءت كاستجابة لمؤثرات الفكر الليبرالـــي في خلفيته الاجتماعية.

مستقل.. ينبغي أن يبقى مفتوحاً وميسوراً ، وان تقنين الحقوق وحمايتها لأضعف الفئات في السلم الوظيفي والسلم الاجتماعي هو قضية ليبرالية , فمازال المصريون يضحكون كثيرا على واقعة جرت في فيلم سينمائي .. ولايضحكون عليها فقط ولكنهم يستشهدون بها ايضا, فلقد اخترع بطل الفيلم –وكان موظفا صغيرا– قماشا ضد الحريق وقام بعرضه على رئيسه المباشر, وبدوره قام الأخير بتقديمه الي رئيسه الأعلى.. ولكن بعدما اغتصب حقوق الملكية لنفسه وادعى انه صاحب الاختراع وهكذا دواليك, ولم ينقذ حقوق الملكية الفكرية لهذا الموظف سوى احتفاظه بسر التركيب , نعم كان مشهدا سينمائيا ولكنه كان لدي المصريين يعبر عن الواقع.. الذي ينبغي تغييره, وعلى الليبرالية ان تبرهن أنها قادرة على تقديم المساعدة والمساندة لهذا التغيير.

المساعدة والمساندة التي تقدمها الليبرالية لاضعف الفئات الاجتماعية من اجل التغيير ومن اجل استعادتهم للثقة في أنفسهم.. هو احد التزاماتها الاجتماعية , وعلى الليبراليين ان يثبتوا لهذه الفئات وهم يصاحبونها على طريق بناء الثقة .. أنهم أوفياء للالتزام ولا يسوقونه وعودا , وقد يساعد على تفعيل الالتزام اقتراحات مثل قيام المجتمع المدني بتشكيل منظمة تحت مسمي "محامون من اجل الفقراء" والتي تهتم بتقديم المشورة القانونية للفقراء , وكذا .. منظمة تحت مسمي "ديمقراطيون من اجل الفقراء" والتي تعطي اهتماما لحث الفقراء على استخراج بطاقاتهم الانتخابية ومعاونتهم – إجرائيا– في استخراجها, كما تعطي اهتماما لتعريف الفقراء بالالتزامات الليبرالية الاجتماعية ازاء مكافحة الفقر, وإذا أردت ان الخص افتتاحية الدليل.. فأنني ألخصها هكذا: أن يستقر في وعي الناس – كل الناس– ان الديمقراطية هي حقهم

وان يثقوا في قدرتهم علـــى ممارســـتها , وانـــه لـــيس صـــحيحا .. ان الديمقراطية هي رفاهية سياسية لايقدرون عليها ولاحق لهم في التطلـــع اليها, بل على العكس.. فهي سلاحهم للتغيير نحـــو مجتمـــع أفـــضل.. وبالتالي فهم في حاجة اليها بقدر حاجتهم الي الثقة بالنفس.

ولان الحديث مازال متصلا بافتتاحية دليـــل الحركـــة وبعنوانـــه الرئيسي الذي يبحث عن استعادة الناس –كل الناس– لثقتهم بأنفسهم, فان على بعض الليبراليين – وتأمينا لطريق بناء الثقة – ان يتجنبوا محظور إعلان التخوف من خيارات تصويت الناس أمام صناديق الانتخابات[٣٧], فالمحظور يحيله من حيث لايرغبوا .. الي قيـــد كـــابح لنمـــو الـــوعي الليبرالي لدي الناس والي مفعول مضاد لتراكم خبراتهم في الثقة بالنفس , وسيضعهم – بالضرورة – أمام اختبار السؤال الحرج , فمن حق النـــاس ان تسال : إذا كانوا ليبراليين حقا .. فلمـــاذا يتخوفـــون مـــن خياراتنـــا التصويتيه .. السنا أصحاب حق في ان نختار !, ثم يرســـمون علامـــة استفهام اخرى.. عندما يتساءلون : مالفرق بـــين الـــذين لايريـــدوننا أن نختار.. والذين يتخوفون من خياراتنا !, انه اختبار لن يفيد أحدا بأســـئلته وإجاباته.. فليختار الناس بحريتهم من يريـــدون .. وفـــي ظـــل قواعـــد ديمقراطية يحترمها الجميع, فالذين يأتون الي السلطة بإرادة الناس فـــي انتخابات حرة, عليهم أن يكونوا على استعداد دائما لكي يتركونهـــا .. إذا شاءت إرادة الناس وفي انتخابات حرة, وعندئذ .. لن يكون هناك مبـــرر لمحظور التخوف من خيارات تصويت الناس, ولكن يبقي هناك مبـــررا

---

(٣٧) لقد ابدي بعض الليبراليين المصريين تخوفهم بعد التراجع الشديد للأحزاب الليبرالية فـــي الانتخابـــات التشريعية الأخيرة (٢٠٠٥) وصعود قوى سياسية أخري , ولا اجد – مـــن وجهـــة نظـــري – مبـــررا للتخوف, فالدرس المستفاد ان الأحزاب الليبرالية – او أي أحزاب أخرى– لن تحصل علي ثقة النـــاس.. طالما ظلت بعيدة عنهم.

لطرح سؤال أخر : أيهما يحظي بأولوية السبق في دليل الحركة.. بنـــاء مجتمع سياسي ليبرالي ام تشكيل أحزاب سياسية ليبرالية!.

وفي وقفة استدراك وقبل الاجتهاد في محاولة الإجابـــة .. فـــأنني أؤكد وبين قوسين ان السؤال وهو يضع الخيارين في مفاضـــلة "اولويـــة السبق", فانه لايضعهما –بالتوازي– في موازنـــة "ضـــرورة الأهميـــة", فكلاهما .. مهم وضروري ومن المستحيل تصور مستقبل الليبرالية فـــي مصر بدونهما.

ثانيا– المجتمع السياسي الليبرالي والأحزاب الليبرالية :أولوية السبق

لقد انتهينا الي سؤال يختلف على إجابته الليبراليون , فهناك من يري ان الأولوية لتشكيل أحزاب ليبرالية تخوض المواجهة مع أحـــزاب ذات توجهات اخرى, وان انتصار الليبرالية –سياسيا– معلق بمدى نجـــاح او إخفاق هذه الأحزاب الليبرالية في هذه المواجهة.

وللأمانة.. فهي وجهة نظر تستحق المناقشة , فهي تعبر عما يمكـــن توصيفه بإستراتيجية "المربع الذهبي", انه المربع الـــذي يـــدور حولـــه الصراع.. ومن سيقدر على احتلاله سوف يحسم الـــصراع لـــصالحه , ومرة أخرى .. فهي إستراتيجية بسيطة وغير مركبة ويمكـــن مقارنتهـــا بالمعادلات الرياضية الخطية, ولكن في الحياة – كما في الرياضـــيات– فان هذه المعادلات قد لاتفي بمطالب الحل وتبقي حـــائرة أمـــام طريـــق مسدود .

وفي مثال الحالة المصرية .. فان تشكيل أحزاب ليبراليـــة تحـــسم صراع "المربع الذهبي" لصالحها يبقي هدفا بعيد المدى, فهناك قيود على حرية تكوين الأحزاب في مصر.. وهناك مجتمع مدني مازال لم يستكمل

– بعد – أطوار فكرة الحرية .. وهناك قوي سياسية أكثر تجـزرا فـي الواقع السياسي والثقافي, وعلاوة على ذلك .. فان الإسراع إلي مواجهة "المربع الذهبي" قد يغري بتحويل الليبرالية الي أيدلوجية لمنحها – كـأي أيدلوجية– قوة دفع تعبوي, وهو ما يـدعوني إلـي أن اسـتعيد مجـددا تحذيري من تحويل الليبرالية إلي أيدلوجية .. لأنها بذلك تنفـي نفـسها بنفسها.

واطرادا.. فان السؤال مازال مطروحا .. وفي خيار الإجابة فـإنني انحاز في الحالة المصرية الي منح أولويـة لبنـاء المجتمـع الـسياسي الليبرالي, وهذه الأولوية لاتعني التوقف عن محاولـة إنـشاء أحـزاب ليبرالية.. ولكنها تعني ان خلق المجتمع السياسي الليبرالي سوف يـشق طريقا أمنا لخلق أحزاب ليبرالية قوية.. طريق أكثر انسيابية بمناخ مواتي لفكرة الحرية وفاعلا بها, وهذه الأولوية تـسوق أهـدافها الـي جـدول الأعمال لدليل الحركة , أهداف مثل :

١- تنشيط تيارات ليبرالية داخل كل الأحزاب والقوي الـسياسية المصرية على اختلاف مرجعياتها وتوجهاتها, وعندئذ.. سـوف يكون مفيدا:

أ) ان تنجح هذه التيارات في دفع أحزابها وقواها لتبني قواعد اللعبة الديمقراطية – الليبرالية , حيث لا إقصاء لأحد.. وحيث السلطة يتم تداولها بتصويت ديمقراطي للناخبين وفي انتخابـات نزيهـة وفقـا لمبادئ وضوابط دستورية لاتسمح لأحد بالتخارج منها او الانقـلاب عليها.. بعد إقرارها باستفتاء شعبي.

ب) ان تنجح هذه التيارات في الانسحاب بأحزابها وقواها الـــي القيام بمراجعات فكرية, ومزيد من المراجعات الفكرية سوف تعمق الحيوية الليبرالية لديهـــــا[٣٨].

ج) ان تتحول هذه التيارات الي ظهير مساند للأحزاب الليبرالية في مخاض الميلاد , فيما يمكن وصفه بـــ "التفعيل الليبرالي" .

٢- تنشيط منظمات المجتمع المدني في الحركة في اتجاه المطالبة بحرية تكوين الأحزاب وتنقية القوانين من كل ما يعطـــل حقـــوق التعبير السياسي السلمي, والحركة في سياقها قد تقود الي:

أ) نجاح هذه المنظمات في انتزاع حقها في ممارســـة العمـــل السياسي دفاعا عن الصالح العام, ونجاحها سوف يخلق رأيا عامـــا مؤازرا للأفكار الليبرالية , وسوف أتوقف هنا بملاحظة بين قوسين ..فبعض الليبراليين المصريين ابدوا نوعا من الإحباط إزاء الرهان على دعم المجتمع المدني ودوره في عملية الإصلاح السياسي في مصر.. فلم يثمر الرهان الا نتائج محدودة, ولكن هذه النتائج – في اعتقادي – كان من بين أسبابها ان الاهتمام تمحور حـــول دعـــم المجتمع المدني ولم يتزامن معه- وبـــالتوازي – اهتمـــام بـــدعم المجتمع السياسي الليبرالي, وببوصلة المكاشفة.. كان هناك فـــصل بين المجتمعين , علي الرغم من ان كل منهما هو الوجـــه الأخـــر للثاني.

---

(٣٨) أتذكر وفي حوار لي مع بعض الناصريين وكان الحوار حول مقولة "الرأسمالية الوطنية" التي سادت في المجتمع المصري خلال الحقبة الناصرية .. والتي أقرت بدور لرأسمالية وطنية غير مستغلة, انني دعوتهم الي التفكير في مراجعة هذه المقولة وتطويرها في اتجاه التمييز بين الرأسمالية غير الفاسدة والرأسمالية الفاسدة , فكل رأسمالي قام بتكوين ثروته وإدارتها بأساليب مشروعة يقرها القانون.. ينبغي القبول به في مجتمع جديد.. فهو لم يستغل احد, ولكن الرأسمالي الذي قام بتكوين ثروته وإدارتها بأساليب غير مشروعة وخارج القانون.. هو الذي لايمكن القبول به في مجتمع جديد.. فهو الذي استغل الناس بالفعل وأساء اليهم.

ب) نجاح هذه المنظمات في رسم قوس التماس بين الحقوق المدنية والحقوق السياسية .. ليتسع كل منهما بإضافة الأخر بعدا له.. اثراءا للفكرة الليبرالية, ومرة أخرى .. فأنني أتوقف بملاحظة بين قوسين.. ففي الانتخابات التشريعية الأخيرة في مصر لم تقم الأحزاب السياسية –بما فيها الأحزاب الليبرالية – بترشيح أي عدد محسوس من النساء على لوائح مرشحيها , وفي نفس الوقت كان عدد المرشحات المستقلات ضئيلا للغاية.. عددا ونسبة, ثم جاءت النتائج لتنخفض بنسبة تمثيل المرأة الي ادني مستوياتها , وفي أعقاب ذلك .. قادت منظمات نسائية تنتمي الي المجتمع المدني الحملة ضد تدني النسبة .. ترشيحا وتمثيلا, ولقد لاحظت ان هذه المنظمات في خطابها الناقد أدانت مجتمع "الرجل" , ولكنها –ولانها لم تكن مؤهلة للعمل السياسي– لم تفرد في خطابها فقرات لادانة "مجتمع اللاحرية", وغاب عنها .. ان الحقوق الفئوية للمرأة لن تتجاوز سقف الحد الادني .. طالما ان المجتمع غير حر.

٣- تعميق الحديث عن الالتزامات الاجتماعية الليبرالية وبالتالي تحرير الناس من خيار الصفر.. وهو الخيار الذي يضعهم أمام المفاضلة بين رغيف الخبز او الحرية , ومن البديهي .. انه عندما يستشعر الناس أنهم قادرون على الحصول عليهما معا (الحرية ورغيف الخبز), فان القاعدة الشعبية المناصرة للمجتمع السياسي الليبرالي سوف تتسع بامتداد الأطراف , وفي تقديري .. فان القاعدة سوف تتسع اكثر فاكثر , اذا ما أعطي الليبراليون المصريون اهتماما لبعدين .. احدهما سياسي والأخر حركي:

أ) في البعد السياسي .. فهناك دعوة معلنة في الأوساط الليبرالية حول ضرورة إلغاء نسبة الـ٥٠% المقررة دستوريا للعمال والفلاحين في مجلس الشعب المصري وفي المجالس المنتخبة الاخري (مجلس الشوري والمجالس المحلية), وانا شخصيا أؤيد إلغاء النسبة , فلقد تقررت النسبة في ظل مرحلة انتقالية وكان مبررها منح العمال والفلاحين "حضانة خاصة" لدعم حقوقهم , ولكن – ومن وجهة نظري- فان فترة الحضانة طالت بأكثر مما ينبغي، كما أن القانون سمح لآخرين لاينتمون الي العمال والفلاحين .. بحمل الصفة وبالتالي الحصول علي حصة من النسبة , وعودة على بدء.. فالليبراليون محقون في مطالبتهم بإلغاء النسبة ولكن لاينبغي ان يكتفوا بذلك والا فأنهم يخاطرون بإثارة شكوكا لدي العمال والفلاحين ..وقد تخصم هذه الشكوك من تأييدهم للمجتمع السياسي الليبرالي وتحجب ثقتهم عن الليبرالية، ومن ثم .. فان على الليبراليين ان يرفقوا بمطلب الإلغاء .. مطلبا أخر يعلنونه ويدافعون عنه ويبرهنوا للمجتمع كله- وبمصداقية الأداء – على إخلاصهم له.. واعني المطلب بحق العمال والفلاحين بتكوين أحزاب سياسية لهم اذا أرادوا .. او الانضمام الي الأحزاب التي يجدونها تعبر عن مصالحهم الاجتماعية والا يحول احد بينهم وبين صناديق الانتخابات او ان يستولى احد على أصواتهم في أتوبيسات الشحن الجماعي , سواء أكانت أتوبيسات تابعة لمؤسسات حكومية او لقطاع عام او لقطاع خاص, فعقود العمل لاتتضمن بندا يتيح لرئيس المؤسسة او لصاحب العمل ان يمتلك أصوات العاملين لديه .. بوضع اليد.

ب) وفي البعد الحركي.. فان على الليبراليين ان يهتموا بتقديم الخدمات الاجتماعية للناس .. وخاصة المهمشين , فشبكة الخدمات

الاجتماعية لن تنقل الليبراليين فقط الي بؤرة الفعالية بين الناس , ولكنها ستقدم – أيضا – أسانيد برهان وقرائن ادلة على مصداقية الالتزامات الاجتماعية لليبرالية.

الدفع في اتجاه بناء المجتمع السياسي الليبرالي سوف يخلق بالضرورة ضغوطا موازية لتحرير وسائل الإعلام المصرية من قبضة السيطرة الحكومية , وبالتبعية .. سوف يتوافر للجميع حقوقا متكافئة في الحضور الإعلامي, وهذا يقودنا الي مداخلة حول الخطاب الإعلامي الليبرالي .. فهو خطاب يحتل عنوان رئيسي اخر في دليل الحركة.

ثالثا– الخطاب الإعلامي الليبرالي : مفردات مقترحة

لا احد ينكر ان الزاوية الإعلامية المصرية قد انفرجت –بعض الشئ– في الاتجاه الصحيح , فهناك اراء معارضة للحكومة تعبر عن نفسها في وسائل "الميديا" .. وهناك برامج إعلامية يزداد فيها هامش الحوارات الخلافية بين أكثر من رأي, ولكن لا احد ينكر – ايضا – ان الليبراليين المصريين مازالوا محرومين من فرصتهم المستحقة في الإعلام المصري .. فمازال هناك سقف للحرية في الإعلام المصري لاتسمح خطوطه الحمراء بالحضور المكثف لليبراليين, وهذه الخطوط الحمراء –بداهة– تحول بين الرأي العام وبين التفاعل مع الأفكار الليبرالية.

هذا هو الواقع.. ولكنه ليس واقع استاتيكي , فخلق المجتمع السياسي الليبرالي سوف يولد – وكما قلت قبلا– ضغوطا ديناميكية تمنح لليبراليين الفرصة في الحضور الإعلامي, ولكن بناء جسر الثقة بينهم وبين الناس لن يكتمل بمجرد امتلاكهم للفرصة فقط.. ولكن بكيفية

استثمارها أيضا من خلال خطاب إعلامي محدث وأكثر جماهيرية, وفي صياغة الخطاب.. فأنني اقترح المفردات التالية:

١-أنه لا ينبغي أن يكون خطابا أيدلوجيا مغلقا , وليس فقط – وكما سبقت الي القول –لان الليبرالية هي نقيض الأيدلوجية ..وأنها اذا تحولت الي أيدلوجية .. فانها سوف تنفي نفسها بنفسها, وليس فقط –وكما سبقت الي القول – لان الليبرالية كأيدلوجية لاتملك إلا فرصة ضئيلة للغاية في ان تربح المواجهة مع أيدلوجيات أخرى أكثر تمركزا في الواقع المصري, ولكن–أيضا– لأن الخطاب الأيدلوجي المغلق سوف يحيل الأفكار الليبرالية إلي أفكار "معلبة" لاتترك أمام الرأي العام إلا أحد خيارين .. القبول بها أو رفضها , ولكن المطلوب وفي الخطاب الإعلامي هو الكشف عن خيار آخر.. وهو خيار الحوار والذي تتراكم به الثقة عبر الزمن .

٢-أنه خطاب يقترب من هموم الناس ومشاكلهم وأحلامهم , بل كلما بدا الخطاب واعيا ببعض تفاصيل الهموم والمشاكل اليومية للناس .. كلما كان أكثر تأثيرا فيهم كأفراد وكجماعات.

٣-انه خطاب واعي بحقائق الواقع المصري ولا يعوزه حدس الرؤية لإعادة بناء المفاهيم, وأتوقف بمثال.. ففي احدي محاضراتي العامة وكان موضوعها يتعلق بالحرية, جاءني سؤال من القاعة حول نتائج استطلاع رأي أجرته احدي المؤسسات البحثية حول اهتمامات المصريين .. وكانت النتائج تقول ان مكافحة الفقر تحتل أولوية الاهتمام بنسبة ٤٦,٤% بينما يتراجع الاهتمام بالحرية الي مرتبة اقل وبنسبة ١٦,٧% .. ثم خلص السؤال الي استنتاج بان الحرية لا تمثل أولوية اهتمام للمصريين, وكان تعليقي إنني اختلف

مع الاستنتاج وأقر بنتائج الاستطلاع .. فالذين أعطوا اهتمامهم لمكافحة الفقر, لم يعطوا ظهرهم للحرية.. فلقد طالبوا بمكافحة الفقر لأنهم يطلبون الحرية.

٤-انه خطاب ينبغي ان يعطي إضاءة خاصة لمبدأ المساواة كمدخل للحديث عن حقوق المواطنة , فالرغبة في المساواة تكمن في أعماق السيكولوجية المصرية وهي واحدة من أهم بؤر الجاذبية الوجدانية لدي المصريين والتي استثمرها جيدا المنتجون السينمائيون بإنتاج أفلام تجمع بين فتي وفتاة ينتميان الي وسطين اجتماعيين مختلفين ولكن الحب يوحد بينهما وينتصر لارتباطهما , بل ان بعض الأمثال الشعبية التي يستشهد بها البعض للتدليل على ان المصريين يقرون بمبدأ عدم المساواة .. وكأنه قدرهم , هي- في حقيقة الأمر- أمثال عبر فيها المصريون وبذكاء خفي عما يمكن وصفه بحيلة المساواة الضمنية, فالمثل الشهير والذي يقول "العين لاتعلو على الحاجب", يجعلنا نتساءل : لماذا اختار المصريون .. العين والحاجب! ولماذا لم يختاروا – علي سبيل المثال- القدم والرأس !, وعندما نحاول ان نتعمق الإجابة .. فلسوف نكتشف ان المصريين اختاروا "العين" لأنها أكثر أهمية من "الحاجب" وبالتالي .. ففي حيلة الأهمية والموقع.. هناك المساواة الضمنية بين العين والحاجب, فإذا كان الحاجب يعلو في الموقع على العين .. فإن العين تعلو في الأهمية على الحاجب.

٥-انه خطاب ينبغي ان يعاود تمثيل مقدمات ثقافة "حقوق الإنسان" بحيث لاتبدو امام الرأي العام وكأنها ثقافة دخيلة باملاءات قسرية من الخارج ولكنها جزء من التطور الإنساني الذي يتقاسمه البشر ,

وفي ظني .. فان تمثيل المقدمات ينبغي ان يذهب الي دعوة الفرد المصري الي أن ينظر الي نفسه كانسان.. قبل ان يطلب من الآخرين ان ينظروا اليه كانسان, وعندما يتعمق إحساس الفرد بذاته كانسان.. فانه سوف يكون على استعداد للاعتراف بالأخر كإنسان, وعندئذ ..سوف يلتقي الجميع حول الاعتراف المتبادل بحقوق الإنسان باعتبارها حقوقا طبيعية تتصل بماهية الإنسان .. حيثما يكون .. وحيثما يتواجد, والثقافة المصرية لاتختزن موانع حائلة تعترض طريق استجابة الفرد لماهيته كانسان, وصحيح .. ان التاريخ المصري عرف أشكالا من القهر الاجتماعي والبيروقراطي للفرد ولكن الثقافة المصرية لم تعرف ظاهرة المنبوذين, كما ان ظاهرة الاسترقاق انتفت تماما من التاريخ المصري منذ قرون طويلة ولم تترك أثرا لها في الثقافة المصرية.

٦-انه خطاب ينبغي ان يتمتع بروح النقد الذاتي الحر, وعلى سبيل المثال .. فان عليه الا يتردد في الاعتراف ببعض النتائج السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي ونقدها, وان يعلن -في نفس الوقت- ان هناك آليات ليبرالية لتصحيح هذه النتائج وتصويب المسار.

هذا الخطاب بمفرداته المحدثة يقطع بالناس خطوات على جسر الثقة بالليبرالية .. ومع كل خطوة سوف تتنحي جانبا الانطباعات السلبية التي تستقر لديهم عن الليبرالية , ولكن الخطاب لن يقدر – وحده- على تجاوز إشكالية الإسلام – الليبرالية في الثقافة المصرية, فالإشكالية في حاجة الي معالجة خاصة.. باتت ضرورية وملحة, ضرورية.. حتي لايفقد دليل الحركة وعيه بالمسار , وملحة.. حتي لاينتهي الأمر الي

اختناقات الزاوية الحادة , فالإشكالية .. هي احدي المحطات الفاصلة على طريق مستقبل الليبرالية في مصر وهي احد منعطفات الممر نحو انفراج الزاوية.

رابعا- إشكالية الإسلام –الليبرالية :نحو قراءة جديدة

ابتداء .. فان مستقبل الليبرالية في مصر لايمكن ان يتجاهل إشكالية الإسلام – الليبرالية, ولثلاثة أسباب رئيسية:

أ) ان الدين هو مكون أساسي في الثقافة المصرية , ولا يمكن تحييده في ثنائية الليبرالية– الناس.

ب) ان الانطباعات السلبية التي تستقر في الثقافة الشعبية المصرية عن الليبرالية وترادف بينها وبين الإلحاد .. أحيانا, وبينها وبين التحلل الأخلاقي.. أحيانا أخرى, تبحث عن مرجعيتها في الدين وتحتكم اليه.

ج) ان هناك سوء فهم لدي الغرب وبملابسات صاحبت أحداث ١١ سبتمبر ثم امتدت الي مابعدها, وقادت الملابسات إلي خلق انطباعات عن الدين الإسلامي.. كدين يدعو الي التطرف ولايتسامح مع الأخر, وهكذا بدت الإشكالية أكثر تكشفا خاصة عندما نستعيد مقولات بعض الليبراليين والتي تؤكد على انه لايوجد صراع بين الدين والديمقراطية الليبرالية.. الا حين يكون الدين ضد التسامح والمساواة.

ولقد جرت محاولات لحل الإشكالية من خلال التعبير عن الإسلام في اطاره الروحاني – الصوفي، ولا أظن ان المحاولة نجحت او خلفت أثرا.. بل أنها أعادت عقارب الساعة الي الوراء .. الي توقيت الأزمة التي عرفها العالم الإسلامي في القرن الثاني عشر الميلادي بعد الخلاف

الشهير بين الإمام الغزالي والفيلسوف ابن رشد , وهو الخلاف الذي تعلق – في جوهره – بأصل المعرفة .. باطني روحاني كما يقول الإمام الغزالي, ام عقلاني سببي .. كما يقول ابن رشد , وعندما سادت أفكار الإمام الغزالي .. عرف العالم الإسلامي بدايات الأزمة المعرفية والتي مازالت حاكمة وتستبقيه في إسارها حتي ألان.

هذه الأزمة المعرفية قادت بالتأكيد الي أزمة في الثقافة الإسلامية , فالمسلمون يؤمنون بأنهم أصحاب الكشف الديني الصحيح .. بإيمانهم بالإسلام كأخر الأديان وبالنبي محمد كأخر الأنبياء[٣٩], ولكن هذا الكشف لم يصاحبه عطاء مبدعا قدموه للمعرفة الإنسانية على مدي الثماني قرون الماضية , إنها أزمة بالفعل.. أزمة الإحساس بتفوق الكشف وتواضع العطاء في نفس الوقت , والأزمة بهذا المضمون.. تمثل ضعفا بنيويا في الثقافة الإسلامية.. وهو ضعف يستشعره بالفعل المسلمون, وبعض الظواهر التي عرفها العالم الإسلامي تعود بأسبابها اليه.. وسوف أتوقف أمام ظاهرتين:

أ) ظاهرة التفكير الديني المتطرف ولها العديد من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, ولكن لها أيضا أسبابها الثقافية .. فالذين تطرفوا في التفكير الديني أرادوا ان يستحكموا وراء إحساسهم بتفوق الكشف الديني وان يستثمروه الي ماوراء حدوده القصوى لموازنة الإحساس السلبي بقصور العطاء المعرفي[٤٠].

---

(٣٩) بداهه .. فهي نفس القناعة التي يؤمن بها المسيحيون واليهود , فالمسيحي يؤمن بان مسيحيته هي الكشف الديني الصحيح, واليهودي يؤمن بان يهوديته هى الكشف الديني الصحيح.

(٤٠) لم تستطع الاتجاهات المتطرفة دينيا ان تحتل بؤرة المركز في العصور الذهبية للثقافة الإسلامية , فلقد كانت عصورا عرفت عطاءا خلاقا اسهم به العالم الإسلامي في أثراء المعرفة الإنسانية, وعندما يعود

ب) ظاهرة التمسك بالشكليات الدينية دون الجوهر الديني, هي الأخرى تتلامس مع الأزمة, فالشكليات تبدو وكأنها إعلان دائم للتذكير بتفوق الكشف الديني .. وللتستر على ضعف العطاء المعرفي.

لعلي قصدت ان أقول .. ان الليبراليين المصريين ينتظرهم دورا هاما وينبغي ان يدعوا كل فاعليات المجتمع الي مشاركتهم الأداء, انه دور يدعوهم الي مقاربة الأزمة المعرفية والبحث عن حلول جذرية لها , فلابد وان يعود المجتمع المصري ليشارك في العطاء الإنساني للمعرفة وان تنتصر ثقافته للعقلانية السببية ولجهد الإبداع التراكمي, وعندئذ .. فان الحديث عن تطوير التعليم وبناء مجتمع سياسي ليبرالي توازيا مع نمو المجتمع المدني وبناء دولة جديدة .. مدنية وديمقراطية وليبرالية..... الخ, هو حديث يحتل موقعه في قلب إشكالية الإسلام – الليبرالية , لانه حديث يتصل –بشكل مباشر– بمداخل لحل الأزمة المعرفية وبالتالي الأزمة الثقافية في المجتمع المصري, ولعلي انهي هذه الفقرة بمقولة رددتها كثيرا وأجدني محقاً عندما أقول ..أنه طالما يتراجع ترتيب الجامعات المصرية كثيرا في المصنف العالمي , فان إشكالية الإسلام – الليبرالية سوف تظل حاضرة بإفرازاتها.

الإشكالية – هكذا – تدعو الي جهد لقراءة أكثر تعمقا للإسلام , فعندما اختلف الإمام الغزالي والفيلسوف ابن رشد , كان الأول –إسلاميا– على خطأ وكان الثاني –إسلاميا –علي حق, فالإسلام – في الجوهر –

تأت هذا العالم للإسهام في المعرفة الإنسانية ..فلسوف تتواري الاتجاهات الدينية المتطرفة ولن يتبقي منها الا ظلالا تنسحب الي هوامش الاستثناء.

ينتصر لعقلانية المعرفة وكان النبي محمد يقول" ان ديني هــو العقــل" , وفي تقديري .. فان هذه القراءة ينبغي أن تسعى الي الكشف عن توحــد القيم المدنية – الليبرالية مع القيم الدينية – الإسلامية , فالتوحد الــديني – المدني قد يفتح ممرا الي تجاوز إشكالية الإســلام – الليبراليــة ويعقــد مصالحة فكرية بين طرفيها, وهذا بالفعل هو الممكن.. في ضوء حيثيات التوحد والتي تتداعي هكذا:

١-الفرد المسئول هو قيمة مدنية –ليبرالية وهو أيضا قيمة دينيــة – إسلامية , فالفرد –إسلاميا- مسئول أمام ربه ومسئول أمام الغير ، فمسئوليته لاتقتصر على الوفاء بالشعائر الدينية ولكنها تمتد الــي الوفاء بمسئولياته أمام الغير , وهناك اكثر من حديث للنبي محمــد يؤكد على ان مراعاة حقوق الناس أولي من مراعاة حقــوق الله , والوفاء بحقوق الناس والاعتراف بها.. هو قيمة ليبرالية.

٢-حقوق الناس التي ينبغي ان يراعيها الفرد المسئول ليــست فقــط نقطة التوحد الوحيدة بين القيم المدنية – الليبرالية والقيم الدينيــة – الإسلامية , فهناك نقطة توحد أخرى حول قيمة "نفع الناس", فالفرد المسئول ليبراليا مدعو الي الانخراط في منظمات المجتمع المدني ومدعو الي الدفاع عن الصالح العام ومدعو الي مكافحــة الفقــر ومناوئه الفساد .....الخ, أي انه ببساطة مدعو الي "نفع الناس", وهو ايضا ماتدعوه اليه القيم الدينية الإسلامية , وهناك أكثر مــن حديث للنبي محمد يعطي فيها الأفضلية للــذين يمنحــون وقــتهم لمساعدة الناس في قضاء منافعهم على الذين يخصصون كل وقتهم لإقامة الشعائر الدينية, ويلفت نظري- وأرجــو ان يلفــت نظــر الاخرين- ان هناك اية تكررت في القران والإنجيل وهــي الآيــة

التي تقول " فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ماينفع الناس فيمكث فـــي الأرض".

٣-ليس نفع الناس فقط ولكن مرجعية الضمير الإنساني أيضاً، إنهـــا المرجعية التي جاءت في حديث البني محمد وهو يقـــول "إســـتفتي قلبك لو أفتوك وأفتوك وأفتوك" ، وكان الـــضمير هـــو المقـــصود بالقلب.. في الحديث، وهي مرجعية تتأكد.. عندما ســـألوه: هـــل يكون المؤمن كذاباً؟، فأجاب.. لا، ودلالـــة الإجابـــة صـــريحة.. فالكاذب يخون دائماً ضميره الإنساني في تعاملاتـــه مـــع النـــاس وتنتفي – هكذا- صفة المؤمن عنه.. لأنه أنتفت لديـــه مرجعيـــة الضمير الإنساني، وحول المرجعية تتوحد مجدداً القـــيم الدينيـــة- الإسلامية والقيم المدنية – الليبرالية.

٤-ان حديثا سبقنا اليه عن إقرار الليبرالية الاجتماعية بحقوق الكفاءة كجزء لايتجزا من حقوق المواطنة , يقود الي نقطة توحد أخرى.. فالإقرار يجد صداه في حديث النبي محمد وهو يعلن – قاطعـــا – ان من تولي أمرا من أمور المسلمين فولى من يجد من هو أفضل منه .. فلقد خان الله ورسوله , وبإقرار الإسلام لحقوق الكفـــاءة .. فلقد تم الإقرار بحقوق المواطنة , فالكفاءة ليست حكرا لمسلم دون مسيحي .. وليست حكرا لرجل دون امرأة , وحقـــوق المواطنـــة تتأكد في توحد اخر .. فالقيم الليبرالية تنشد المساواة أمام القـــانون العادل , وهناك أية قرآنية تقول "واذا حكمتم بين الناس فـــاحكموا بالعدل", والآية هي إقرار بمبدأ مساواة الناس أمام القانون.. بغض النظر عن انتمـــاؤهم الـــديني وأصـــولهم العرقيـــة وأوضـــاعهم الاجتماعية, وهي اقرار – ايضا- بأن العدل هو القـــانون , أي ان

الناس من حقها –إسلاميا– تغيير القانون اذا لم يكن عادلا, وهو حق تمنحه الليبرالية للناس.. بل وارتبطت به في مرحلة نشأتها التاريخية .. فهو احد حقوق التأسيس الليبرالي.

٥–نقاط التوحد تمتد أيضا الي مقولة "الحرية", فالإنسان يولد حرا في الليبرالية.. وفي الإسلام أيضا, فلقد خلقنا الله – وعلى حد تعبير عمر بن الخطاب– أحرارا , وبالتالي .. فان فكرة انتصار الحرية في التاريخ هي فكرة ليبرالية ، وهي أيضاً فكرة إسلامية.. اذا ماقتربنا بقراءة جديدة للإسلام , فلم يحرض الإسلام على كراهية شئ.. كما حرض على كراهية الظلم, فلقد حرمه الله على نفسه وحرمه على الناس, ولان الظلم هو معكوس الحرية ونقيضها , فالظلم هو "اللاحرية" والحرية هي "اللاظلم", فان فكرة انتصار الحرية في التاريخ تجد صداها في حديث النبي محمد وهو يقول "قد يدوم ملك على كفر ولكن لايدوم على ظلم", ولعلي أضيف .. اذا كان الفرد الحر – وبمرجعية الليبرالية الاجتماعية – هو الفرد الذي يسعي الي تنمية قدراته , فان الكثير من الآيات القرآنية وأحاديث النبي محمد التي تدين ظلم الفرد لنفسه.. تتضمن في تفاصيلها إشارات الي قيام الفرد – الظالم لنفسه – بعدم تنمية قدراته او تدميرها , ويلحق بهذه الإشارات .. إشارة أخرى الي الخيار الحر للفرد عندما يخاطبه النبي محمد قائلا "خذ الحكمة من أي وعاء خرجت".

كل هذه الحيثيات وغيرها لن تشق –فقط – ممرا ليتجاوز إشكالية الإسلام – الليبرالية ولعقد مصالحة فكرية بين طرفيها, ولكنها قد تفتح – ايضا – نافذة لإعادة اكتشاف الإسلام المدني والذي – في جوهره–

لايتعارض مع المثال الليبرالي للدولة المدنيـــة والديمقراطيـــة , فالدولـــة الدينية لم تكن يوما على لائحة المثاليات الإسلامية.. واي ادعاء آخر هو انقلاب على الإسلام ذاته , كما ان ماضي التاريخ الإسلامي لـــم يعـــرف هذه النوعية من الدول .. وليس هناك مايبرر أن يعرفها فـــي مـــستقبله, وبالتالي .. فان العلاقة بين الديمقراطية والإسلام تستدعي نفـــسها الـــي المشهد كعنوان رئيسي في دليل الحركة .

وابتداء .. فان مقاربة العلاقة بينهما تتطلب هي الأخـــرى قـــراءة جديدة تتجاوز القراءة التقليدية التي سادت الثقافة المصرية وحاولـــت أن تنسج العلاقة بمنطق التأويل , فلقد كانت الرؤية التقليدية تقول للنـــاس .. أن الإسلام يدعو إلي الشورى وان الشورى هي الديمقراطية بالتأويـــل , ولكن كان الناس يتلقون وجهة نظر أخرى تقول لهم .. أن الشورى حـــق لأهل العلم فقط .. وليس حقا لكل الناس , وهكذا ظلـــت العلاقـــة بـــين الإسلام والديمقراطية تعاني من التباس الحيرة لدى الناس , ولم تـــساعد القراءة التقليدية على نفي الالتباس ولكنها عمقته .

لقد حان الوقت – في تقديري – لمقاربة العلاقـــة بقـــراءة تقـــرر صراحة أنه لايوجد نص في القرآن يقيد حق الناس فـــي انتخـــاب مـــن يحكمهم ومساءلته، بل أن الآية القرآنية التي يستشهد بها البعض للإلـــزام بطاعة الحاكم وعدم مساءلته .. هي شاهد نفي وليست شاهد إثبات, فالآية تقول"وأطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم", ولم تقل الآية " وأولـــوا الأمر عليكم ", وهناك فرق .. فأولوا الأمر منكم –علي عكس اولوا الأمر عليكم– تعني ان الحاكم تم اختياره برضا الناس وان طاعته – بالتالي – تبقي مشروطة بمساءلة الناس له, ولذلك .. فلم يعترض عمر بن الخطاب

على احد الأفراد من عامة الناس عندما قال له "لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه" .

لقد حان الوقت لكي يعرف الناس ان الإسلام قد كفل لهم الحق في اختيار الحاكم والحق في مساءلته , وحان الوقت أيضا لكي يعرفوا ويتعمق لديهم .. ان الإسلام لم يطرح – بنص القران او بنص أحاديث النبي محمد – نظرية لتداول السلطة , كما ان التاريخ الإسلامي عرف اكثر من طريقة لتداول السلطة , فما الذي يحول – اذن – دون تداولها ديمقراطيا!, وأظن ان على الليبراليين وعلى كل من يؤمن بالديمقراطية ان يحمل هذا السؤال الي الناس .. لكي يساعدوهم على اكتشاف الإجابة بأنفسهم وعندما يكتشفونها فلسوف يستقر في وعيهم انه لايوجد تناقض بين الإسلام والديمقراطية وان العلاقة بينهما ليست في حاجة الي جهد التأويل , فلن يغضب الله ورسوله اذا ذهب الناس الي صناديق الانتخابات ليختاروا من يشاءون ويساءلونه, بل انني أؤمن –كمسلم – ان ذلك ادعي لرضاهما.

ومرة أخرى.. فان حل إشكالية الإسلام – الليبرالية يبقى ممكناً ولكنه يظل رهنا بجهد ينبغي ان يبذله الليبراليون ويدعون الآخرين إلى ان يشاركوهم إياه , ومن بين الآخرين المدعووين .. القوي السياسية ذات المرجعية الإسلامية , والجهد قادر على أن يصل إلي نهاية الشوط ليطوي الإشكالية ويودعها سطرها الأخير, وهو سطر موثق بشرطين:

١–التزام القوي السياسية ذات المرجعية الإسلامية بقواعد اللعبة الديمقراطية الليبرالية.

٢-سيادة القاعدة الفقهية " حيثما مصلحة الجماعة .. فثمة شـــرع الله" وهي القاعدة التي جسدها عمر بن الخطاب واحتكم اليهـــا, بـــديلا للقاعدة الفقهية الاخري "حيثما شرع الله..فثمة مصلحة الجماعة".

وبعد .. فلعل دليل الحركة وآليات بنـــاء الثقـــة يـــدخروا ضـــوءاً ويرسلوه بشعاع ترافقه الليبرالية.. تأكيـــداً لحـــضورها فـــي المـــستقبل المصري، فالمستقبل لن يربحه إلا أفراد أحرار يستـــشعرون المـــسئولية ومجتمع حر ينشد التطور.

خاتمة: ملخص رؤية

الكتاب بسطوره وشواغله أراد – وفي اجتهاد المحاولة – أن يرسم طريقاً ويمسك ببوصلته.. طريق تسبق إليه الشواهد الحاضرة لأزمة الليبرالية في المجتمع المصري، شواهد صرحت بتراجع شديد للأحزاب السياسية (وفي مقدمتها الأحزاب الليبرالية) في الانتخابات التشريعية الأخيرة وبعجز كل الأحزاب (بما فيها الأحزاب الليبرالية) عن القيام بمراجعات فكرية وبانحسار حضور المفهوم الليبرالي والليبراليين في "الميديا" وبأتساع رقعة التهميش في المكون الاجتماعي وبمعادلة سياسية مازالت تقبل بالإقصاء وتعترض طريق الإصلاح السياسي ..... إلخ.

ولم تتكشف الشواهد في فراغ .. ولم تأتي من فراغ، فجذور الأزمة تتنفس ومازالت تتنفس.. فهناك نخبة لاتبدو منسجمة في مكوناتها مع الليبرالية، فهي لاتؤمن – في أغلبيتها – بالناس وتخاطب غرائزهم بأكثر مما تخاطب وعيهم والهجوم على الليبرالية هو أحد موضوعاتها المفضلة في مخاطبة الغرائز، وهي نخبة تستعيد الحقبة الفرعونية وبإسقاط تعسفي للتدليل علي استحالة التحول الليبرالي في المجتمع المصري، ولقد حملت مؤثراتها إلى الثقافة الشعبية والتي تعاملت – ومازالت – مع الليبرالية كمصطلح سيء السمعة ورادفت بينه وبين الفردية غير المسئولة.. وبينه وبين التفكك الأسري.. وبينه وبين عدم الالتزام الأخلاقي، وساعد على ذلك .. أن الليبرالية وجدت نفسها مدعوة لسداد فواتير لاتخصها وغير مطالبة بها.. فاتورة رفض الناس لبعض سياسات الغرب.. وفاتورة بعض السلبيات التي صاحبت برنامج الإصلاح

الاقتصادي.. وفاتورة مصادرة البعض وباسمها للحقوق الديموقراطية للفقراء..... إلخ.

كانت هناك حلقة مفرغة تنتظم فيها الشواهد والجذور، وكان لليبراليون المصريون محاولاتهم لكسر الحلقة.. ولكن كانت لهم أيضاً وبصفة عامة أخطائهم التي حالت دون ذلك، وكان من بين الأخطاء أنهم لم يقتربوا من الناس بما يكفي ولم يشكلوا قاعدة اجتماعية لهم ، وكان من بينها .. أنهم لم يطرحوا مشروعهم للمناقشة مع الناس، وكان من بينها.. أنهم حاولوا التنظير لليبرالية كأيدلوجية، بالإضافة إلى أنهم لم يهتموا مبكراً بأزمة الطبقة الوسطى.. على الرغم من أنها الوسيط الحامل للأفكار الليبرالية.

جذور أزمة الليبرالية لم تكمن فقط في النخبة.. أو في ثقافة شعبية غير مواتية، ولم تتلامس – فقط – بأخطاء الليبراليين ، ولكنها كانت تكمن – أيضاً– في الموروث التاريخي وتتلامس معه، وهو الموروث الذي جسدته وعلى مدى قرنين من الزمان .. دولة محمد علي، أنها الدولة التي لم تنحاز ثوابتها لليبرالية.. ولكنها لم تصيب المجتمع المصري بالعقم الليبرالي.. فلقد تكررت دورات الحمل بالأجنة الليبرالية ودورات الإجهاض على طول تاريخ الدولة.

الحديث عن أزمة الليبرالية أتصل – وبضرورة السياق – بإعادة التعريف بالليبرالية في خلفيتها الاجتماعية.. فهناك قضايا لابد وأن يطالعها الناس ويحاورونها.. وهذا حقهم، وفي إعادة التعريف.. كانت

النقاط فوق الحروف تؤكد على ارتباط الليبرالية في جـذورها الأولـى بالمجتمع المدني.. فهي ليست ليبرالية يوتوبية ولكنها ليبرالية اجتماعيـة، وتؤكد على أن الليبرالية لاتسعى إلى نفي الدولة .. بل أنها كانت فـاعلاً في تأسيسها، وبالتالي.. لايعود هناك تنـاقض بـين الدولـة والمجتمـع المدني.. فلقد جمعت الليبرالية بينهما، ثم ذهبت النقاط فـوق الحـروف لتؤكد على أن الليبرالية الاجتماعية ترفض الرأسمالية الاحتكارية وتنتقـد مساوئها، وهي تتعامل مع الرأسمالية كظاهرة متطـورة.. وفـي خلفيـة التعامل تبقى الليبرالية هي مرجعية الرأسمالية وليس العكس.

وفي إعادة التعريف – أيضاً – كان هناك الكـشف عـن موقـف الليبرالية الاجتماعية المناوئ للفقر.. ليس فقـط لأنهـا تـرفض تـداول الامتيازات وتحتكم إلى القانون وليس فقـط لأنهـا تـرفض التهمـيش الاجتماعي، ولكن – أيضاً – لأنها تؤمن بالفرد الحـر باعتبـاره الفـرد القادر على تنمية قدراته، ولأن الفقر قد يعوق الفرد عن تنمية قدراتـه.. فإن الفقر يتحول بالضرورة إلى عائق على طريق الحرية، ولحق بذلك .. الاقتراح باعتبار حق التحرر من الفقر هو حق مدني مكمل، ومن حولـه تلتقي مسئولية الفقراء في تنمية قدراتهم، ومسئولية المجتمع المدني فـي تشكيل مؤسسات للدفاع عن هذا الحق وللدفاع – أيضاً– عن حقوق أبناء الفقراء في الصعود على سلم الحراك الاجتمـاعي إذا أهلـتهم كفـاءتهم لحراك الصعود، وتلتقي معهما.. مسئولية الدولة والتي تتجـاوز مجـرد توفير الدعم للفقراء.. إلى مهام أخرى تأخذها إلى سن قوانين الحد مـن الاحتكار وتفعيل تنفيذها وإدارة علاقات السوق في ظـل نمـوذج يمـنح صغار المنتجين الفرصة في البقاء ويوثق حقوق الملكية للفقراء..... إلخ.

ثم كان الكشف أيضاً عن موقف الليبرالية الاجتماعيـــة المنـــاهض للفساد المؤسسي والبيروقراطية المترهلة، وموقفهـــا المنـــاهض للفـــساد المؤسسي هو امتداد – من ناحية – لموقفها المناوئ للفقر، فكلمـــا أزداد الفساد.. أزداد الفقر، وهو – من ناحية أخرى– دفاع عن سيادة الدولـــة.. فالليبرالية الاجتماعية ترفض مهادنة الدولة للفساد المؤسسي.. حتى لاتفقد الدولة سيادتها ، وفي إطـــراد الاتـــصال.. يـــأتي موقفهـــا المنـــاهض للبيروقراطية المترهلة.. وهو ليس موقف مسبق مـــن الجهـــاز الإداري للدولة.. فلكل دولة جهازها الإداري وهذه هي طبيعة الأشـــياء، ولكنـــه موقف مسبق من تحويل مناصب الدولة إلى مناصب ريعية تحصل فيهـــا القيادات البيروقراطية على مكافآت وإمتيازات مفتوحة بدون مبرر.. بينما لاتقدم للفرد إلا خدمات لاترقى إلى مستوى الحد الأدنى من مواصـــفات الجودة وتسلمه إلى سلوك سلبي.

السلوك السلبي للفرد تتحفظ عليه الليبرالية الاجتماعية.. فهي تطلب سلوكاً إيجابياً يتفاعل بمبادرات، وفي إعادة التعريـــف.. كانـــت هنـــاك المراجعة لخطأ شاع عن دعوة الليبرالية للفرد بالتحرر من أي التزام، فلا علاقة لليبرالية.. بالفرد العبثي والفوضوي، ولكنها تطلب الفرد المسئول أمام نفسه.. بالتزامه بتنمية قدراته، والمسئول أمام مجتمعـــه.. بالتزامـــه باستثمار الفرصة التي منحها له المجتمع لتنمية قدراته، ولأنه مسئول .. فهو أخلاقي بالضرورة، وهي لا تطلب الفرد المـــسئول فقـــط.. ولكنهـــا تطلب أيضاً مبادراته الإيجابية، فهي مبادرات تتعـــدد أســـباب أهميتهـــا وأحدها.. تأمين استقرار المجتمع وتحصين ضمانات تطوره بإحالة التميز

في القدرات والمواهب بين الأفراد من موضوع للصراع إلى موضوع للمنافسة، ويبقى- وفي إعادة التعريف – دوراً آخر للفرد المسئول في تفعيل اللامركزية بتبنيه لإستراتيجية "التنمية حيث نحن" وفي حل إشكالية الاستقراء المستقبلي بالرهان على تنمية الذكاء الإنساني.

الرهان على تنمية الذكاء الإنساني هو أحد رهانات الليبرالية في المستقبل، وهناك رهانات أخرى.. مثل رهانها على ديموقراطية المشاركة والتي تتعامل مع الصالح العام كشأن خاص، وتقر بحق منظمات المجتمع المدني في العمل السياسي دفاعاً عن الصالح العام، وتعتبر أن ارتفاع نسبة حضور الناخبين أمام صندوق الانتخابات.. هو أحد مؤشرات التفعيل، وتعترف بسلطة الرأي العام.. وأن الناس ليسوا فقط مصدر للشرعية بإرادتهم الحرة في التصويت.. ولكنهم أيضاً مصدر للمشروعية بتفاعلهم الحر في تكوين رأي عام، وتضع محاذير ومحظورات على النخبة السياسية المغلقة تجنباً لأزمات سياسية، وتصل بين المدني والسياسي ليكتسب كل منهما بعداً جديداً ..... إلخ.

وهكذا يتأكد وفي إعادة التعريف بالليبرالية.. أن الحوار بين كل الأطراف الفاعلة سياسياً واجتماعيا هو فاعل المنظومة، ولكنه حوار مشروط بالحق في الحصول على المعلومات الصحيحة وبتطوير ثقافة الخبرة حتى يتسنى مشاركة الناس في إدارة أنشطة حياتهم وبتنحي الثقافة الغوغائية، والتنحي لن يكون خالصاً.. إلا إذا أفسحت "الميديا" مساحات زمنية للمفكرين في متصل حوار مع الرأي العام.

الخطوط العريضة لإعادة التعريف بالليبرالية.. نسجت خيوط المقدمات لدليل حركة يمتد به جسر مستقبل الليبرالية في مصر، وكانت استعادة الناس للثقة في أنفسهم هو افتتاحية الدليل ولن يستعيدوها إلا بممارستهم للديموقراطية كسلاح للتغيير وفي انتخابات حرة ونزيهه وبدون تخوف من خيارات تصويتهم.. طالما أن الجميع سوف يحترمون قواعد اللعبة الديموقراطية والتي لن تقبل بالانقلاب عليها أو التخارج منها، ولكي يستعيدوا الثقة في أنفسهم ويؤسسوا معها جسراً لثقة تجمعهم بالليبرالية والليبراليين.. فلقد كانت هناك اقتراحات بتكوين منظمات غير حكومية تحت مسمى "ديموقراطيون من أجل الفقراء" و "محامون من أجل الفقراء"..... إلخ.

وعلى طريق دليل الحركة كان السؤال ماثلاً ومطروحاً.. أيهما يحظي بأولوية السبق: بناء مجتمع سياسي ليبرالي أم تشكيل أحزاب ليبرالية!، ومع ملاحظة أن كليهما ضروري والحديث عن أولوية السبق بينهما لاتعني مصادره أهمية أحدهما لحساب الآخر، وفي ترجيح الأولوية .. فلقد كان انحيازي إلى بناء مجتمع سياسي ليبرالي ولأسباب تتعلق بضرورة تنشيط تيارات ليبرالية داخل كل الأحزاب والقوى السياسية وتأمل في أن تنجح هذه التيارات في القيام بمراجعات فكرية تبدو الحياة السياسية المصرية في حاجة إليها، وتتعلق أيضاً بضرورة تنشيط منظمات المجتمع المدني بأمل أن تنتزع حقها في العمل السياسي دفاعاً عن الصالح العام وبأمل نجاحها في تحقيق التلامس بين الحقوق المدنية والحقوق السياسية، وكان من بين أسبابي.. تحرير الناس من خيار الصفر والذي يضطرهم إلى المفاضلة بين رغيف الخبز والحرية، وفي

الحاصل.. فإن المجتمع السياسي الليبرالي سوف يكون دعماً للأحـــزاب الليبرالية في مخاض الميلاد.. شريطة أن يتواجد الليبراليون بين النـــاس وأن يسارعوا بتقديم الخدمات الاجتماعية إليهم وأن يجسدوا أمامهم أمـــلاً حقيقياً في المستقبل.

وبنظرة إلى المستقبل.. فإن الخطاب الإعلامي الليبرالي سوف يجد طريقه إلى وسائل الإعلام المصرية بعد تحريرها من قبـــضة الـــسيطرة الحكومية.. المباشرة وغير المباشرة، ولكن .. أن يجد طريقه فهذا مهم.. والأهم ماذا سيقول، فالخطاب – ومن وجهة نظري– ينبغـــي أن يكـــون أكثر جماهيرية وذهب اجتهادي إلى مفردات مقترحة يمكن تضمينها فـــي الخطاب، مفردات مثل.. تحرره من أي رؤية أيدلوجية مغلقة واقترابـــه من هموم الناس ومشاكلهم ووعيه بحقائق الواقع المصري وتمتعه بروح النقد الذاتي..... الخ.

ولأن دليل الحركة لايكتمل إلا بطرح إشكالية الإسلام – الليبرالية، فهي محطة فاصلة على جسر الثقة بين الناس والليبرالية، فلقـــد حملـــت الصفحات الأخيرة من الكتاب مايمكن وصفه بقراءة جديـــدة للإشـــكالية، وتفرعت القراءة إلى محاولة الكشف عن الأزمة المعرفية فـــي الثقافـــة الإسلامية ودور ينتظر الليبراليين وغيرهم لتجاوز هذه الأزمـــة.. فعلـــى مدى ثمانية قرون مضت لم يكن للعالم الإسلامي إسهاماً مميزاً في إثراء المعرفة الإنسانية.. وبقدر تواضع الإسهام استحكمت – وسوف تـــستحكم – الإشكالية، وتفرعت القراءة – أيضاً – إلى محاولة الكشف عن التوحد بين القيم الدينية – الإسلامية والقيم المدنية – الليبرالية، قيم مثل .. الفرد

المسئول ونفع الناس والضمير الإنساني وحقوق الكفاءة والمواطنة والحرية وكراهية الظلم.

هذا التوحد- وعبر القراءة – قد يعقد مصالحة فكرية بين طرفي الإشكالية ويعيد اكتشاف الإسلام المدني، وفي اتصال القراءة.. كانت المحاولة لبناء رؤية جديدة للعلاقة بين الديموقراطية والإسلام، فهي علاقة لاينبغي أن تبقى أسيرة لتأويل ولكن ينبغي أن تكون طليقة بمكاشفة.. فلايوجد نص قرآني أو حديث نبوي يقيد حق الناس في انتخاب من يحكمهم وفي مساءلته، والتاريخ الإسلامي عرف أكثر من طريقة لتداول السلطة.. فما الذي يحول – إذن – دون تداولها ديموقراطياً !، وهكذا.. فإن إشكالية الإسلام – الليبرالية لاتتعصى على الحل.. ولاتحيله إلى خانة المستحيل، فالحل متاح وممكن ولسوف يساعد عليه – بالإضافة إلى ماسبق – التزام القوى السياسية ذات المرجعية الإسلامية بقواعد اللعبة الديمقراطية الليبرالية.

وبعد.. فلعلي كنت ليبرالياً في هذا الكتاب.. فلقد طرحت أسئلة وحاولت الإجابة عليها بوعي حر، والأسئلة والإجابات كانت من أجل الناس وتبقى ملفات مفتوحة في مداولتهم.. فمن حقهم أن يناقشوا .. ومن حقهم أن يحاوروا.. ومن حقهم أن يتمتعوا بالحرية.